## الفصل الثاني

# من أسرار التقديم في القرآن الكريم

التقديم ـ بعامة ـ سمة أسلوبية لها عظيم الأثر في روعة الأسلوب وإبرازه في صورة حكيمة عن الوفاء بالمعاني ومطابقتها لمقتضى الحال ، سواء أكانت هذه الحال ملاحظًا فيها جانب المخاطبين ، أو جانب المخاطب ، وهو من أقدر الفنون على كشف خبايا النفوس وسبر غورها ، ويطوِّع المعاني للاعتبارات المناسبة التي يراها البليغ حرية بالكلام .

وقد أولاه علماء البلاغة عناية فائقة باعتباره أحد أصول علم المعاني الذي به تعرف أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال[1].

أو هو ـ كما يقول السكاكي : « تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره »[2] .

ودراستنا للتقديم في القرآن الكريم نمارسها ـ بعد ـ من خلال دراسة أربعة مناهج وضعها العلماء وهم يعالجون هذا الفن « التقديم » وهذه المناهج الأربعة هي :

**الأول** : منهج البلاغيين ابتداءً من عبد القاهر الجرجاني[3] ، حتى الخطيب القزويني[4] .

---

(١) المطول لسعد الدين التفتازاني ص ٣٤ .

(٢) مفتاح العلوم للسكاكي ص ٧٠ .

(٣) المتوفى سنة ٤٧١ على الراجح .

(٤) المتوفى سنة ٧٣٩ - شذرات الذهب : ١٢٣/٦ ، الدرر الكامنة : ٣/٤ ، والنجوم الزاهرة : ٣١٨/٩ .

**الثاني** : منهج شمس الدين بن الصائغ الحنفي .

**الثالث** : منهج ضياء الدين بن الأثير .

**الرابع** : منهج المفسرين متمثلاً في العلاَّمة أبي السعود ، والإمام الزمخشري .

## أولاً : منهج البلاغيين

الذي ينظر في منهج علماء البلاغة يجد طريقتهم في التقديم تعتمد على العناصر الآتية :

( أ ) حقيقة التقديم . (ب) أغراض التقديم .

(جـ) أقسام التقديم وموضوعاته .

والعنصران الثاني والثالث هما المسيطران على منهجهم ، فأغراض التقديم هي الدواعي والأسباب التي ترجح تقديم المقدَّم على تأخيره ، وهذه الأغراض عندهم نوعان :

أغراض عامة كالاهتمام بالمقدم ، وأغراض خاصة كإرادة التخصيص .

أما أنواع التقديم أو أقسامه ، فإنها عندهم نوعان كذلك :

( أ ) تقديم على نية المتأخر ، كتقديم الخبر على المبتدأ ، وتقديم المفعول على الفاعل أو الفعل .

(ب) تقديم لا على نية التأخير كتقديم المبتدأ على الخبر وتقديم الفعل على الفاعل .

وقد عارض الزمخشري ـ كما نقل عنه صاحب المطول[1] ـ على اعتبار هذا النوع من التقديم فقال : « إنما يقال مقدَّم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه» ورد هذا الاعتراض بأن المراد بتقديمه الإتيان به مقدمًا .

وهذا التقسيم نص عليه عبد القاهر في الدلائل[2] وتابعه البلاغيون من بعده[3].

---

(١) المطول لسعد التفتازاني ص ١٠٦ .

(٢) دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ص ١٣٧ .

(٣) كالخطيب القزويني : الإيضاح : ١١٣/٢، شرح خفاجي والسعد : المطول ص١٠٦.

والحق أن الزمخشري له دليل قوي فيما تمسَّك به ، وإن كان يؤخذ عليه ما أجاب به البلاغيون ، لأنه اعتبار دقيق ما كان ليفوت الزمخشري وهو من أبرز ذوَّاقي الأساليب .

أما موضوعات التقديم ، فهي لا تخرج ـ عندهم ـ عن الأحوال الآتية :

١- تقديم المسند إليه ، وهو ـ هنا ـ خصوص المبتدأ ، أما نظيره «الفاعل» فليس له نصيب في هذا البحث ، لأنه لو قُدِّم على فعله لأصبح مبتدأ وزال عنه معنى الفاعلية وتحوَّلت إلى ضميره ، ويصبح التركيب ـ حينئذ ـ أصيلاً لا تقديم ولا تأخير فيه .

٢- تقديم المسند ، وهو ـ هنا ـ خصوص الخبر غير الفعلي ، لأن الخبر الفعلي لو قُدِّم لصار المبتدأ فاعلاً ، ولحصلنا على نمط من التركيب مغاير تمامًا لما حُوِّل عنه ، فمثل : الصدق ينفع ، لو قدَّمنا فيه الخبر ـ وهو فعلي ـ لأصبح التركيب : ينفع الصدق ، ولما بان ـ إذن ـ أن في الكلام تقديمًا .

٣- تقديم المتعلقات على عواملها ، أو تقديم بعضها على بعض ، كالمفعول به على الفعل وكالظرف والجار والمجرور ، وكالحال والتمييز ، وكتقديم التوابع بعضها على بعض ، عند هذا الحد تقف بحوث البلاغيين في التقديم ، وقد كشفوا عن أسراره فيها وتباينت وجهات نظرهم في بعض الفروع .

ونوجز فيما يأتي خلاصة منهجهم في الموضوعات الثلاثة الآتية :

## أولاً : أسرار تقديم المسند إليه

يُقدَّم المسند إليه لأغراض مختلفة ، وكان الأقدمون ـ قبل عبد القاهر الجرجاني ـ يرجعون تقديم المسند إليه إلى غرض واحد عام ، هو الاهتمام والعناية ، ويفسرون بذلك كل تقديم وقد أشار إلى ذلك سيبويه ، ولم يرتض عبد القاهر هذا التفسير العام ، لأن الاهتمام والعناية من الظواهر التي تحتاج إلى تعليل وكشف عن دواعيهما[1] .

---

(١) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ص ٨٤ ، المطول لسعد التفتازاني ص ١٦٥.

وبهذا فتح عبد القاهر المجال أمام المنظر بهذا التنبيه ، وقد تلمَّس هو نفسه في كتابه «الدلائل» أسبابًا أعمق ، وأسرارًا أدق ، وقد أسفرت البحوث بعده عن الأسرار الآتية التي يقدم من أجلها المقدم ـ المسند إليه ـ هنا .

١- التقديم للعناية والاهتمام : أشار الخطيب[١] إلى شرح كونه أهم ، كما يقول صاحب المطول ، وقبله السكاكي[٢] ، والطريقة فيه أنه يُقدَّم لكون ذكره إما لأنه الأصل ، ولا مقتضى للعدول عنه ، فإذا وُجِدَ مقتض لتقديم المسند أهمل تقديم المسند إليه ، كما إذا أريد قصر المسند إليه على المسند ، أو التشويق إلى المسند إليه وذلك يقتضي تأخيره إذا كان في المسند ما يثير هذا التشويق ، أو غير ذلك من الأسباب ، لأن التقديم للأصالة ضعيف يراعى إذا لم يعارض بسبب آخر أقوى منه .

٢- وإما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدأ ـ كذلك ـ تشويقًا إليه إما لغرابة صلته إن كان موصولاً ، كقول أبي العلاء :

وَالَّذِي حَارَتِ البَرِيَّةُ فِيهِ ... حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادِ

فإن الحيرة في جانب المسند إليه تشويق إلى معرفة مَن وقعت عليه ، وتعلقت به وهو المسند ، وهذا يُمكِّن الخبر في الذهن حيث قد هُيِئَ له ، وأثير الشعور نحوه .

وإما لغرابة صفته إن كان موصوفًا ، كالتصرف في المثال السابق : الشيء الجالب للحيرة حيوان مستحدث من جماد[٣].

وإما لكونه ضمير شأن أو قصة ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (الإخلاص:١) . وقوله : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ (الحج:٤٦) ، لأن ضمير الشأن والقصة ـ بما فيهما من الإبهام ـ يشوقان السامع إلى البيان الذي يتكفل به المسند وذلك من دواعي التمكين .

---

(١) الإيضاح للخطيب القزويني ص ١١٤ .

(٢) مفتاح العلوم للسكاكي ص ٨٤ .

(٣) محاضرات في البلاغة : الدكتور محمود فرج العقدة ـ ص ٥٢ .

٣، ٤- وإما لتعجيل المسرَّة أو المساءة كقولك : سعيد في دارك ، والسفاح في دار صديقك .

٥- وإما لإيهام أنه لا يزول عن الخاطر ، فهو إلى الذِّكر أقرب ، وذلك الإيهام إما لكونه مطلوبًا في نفسه كقول الجائع العطشان : الرغيف والماء أجمل ما تحت السماء ، وإما لكونه مستلذًا استلذاذًا حسيًّا كقول جميل :

بُثَيْنَةُ مَا فِيهَا إِذَا مَا تُبُصِّرَتْ مَعَابٌ ، وَلا فِيهَا إِذَا نُسِبَتْ أَشَبُ

أي هي الوسيمة الأصيلة فالتقديم لما ذكرناه[1].

٦، ٧- وإما للمبادرة إلى إظهار تعظيمه أو تحقيره إذا كان اللفظ مشعِرًا بهما - إما بذاته - وقد مثلوا لهما أمثلة مصنوعة ، وفي القرآن ما يغنيهم عن هذه الصناعة ، كقوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ (البقرة:٢٥٥).

واللفظ - هنا - مشعر بالعظمة بذاته ، وأما بالإضافة فمثل قوله تعالى : ﴿ وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ﴾ (الفرقان:٦٣) هذا في التعظيم .

أما في التحقير فيمكن الاستشهاد عليه بقوله تعالى : ﴿ ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ (البقرة:٢٦٨) واللفظ - هنا - مشعر بالتحقير بذاته .

وأما بالإضافة فمثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا ﴾ (النساء:٧٦) .

وقد نَصَّ السكاكي على موضعين آخرين ، أحدهما :

٨- أن يكون كونه متصفًا بالخبر هو المطلوب لا نفس الخبر ، كما إذا قيل : كيف الزاهد ؟ فتقول : الزاهد يشرب ويطرب[2].

---

(١) محاضرات في البلاغة : الدكتور محمود فرج العقدة ص ٥٢ .

(٢) مفتاح العلوم للسكاكي ص ٨٦ .

وقد عَدَّ بعض المحدَثين[1] هذا الموضع تحت ضابط : طرافة حصول المسند من المسند إليه لأن الزاهد من شأنه التقوى والورع ، فكونه شاربًا طروبًا مخالف لما ينبغي .

وثانيهما :

٩- أن يكون متضمنًا لاستفهام مثل : أيهم منطلق ؟ لأن أدوات الاستفهام لها الصدارة .

١٠، ١١- التقديم لإفادة التخصيص أو التقوى ، وفي ذلك مذهبان : أحدهما لعبد القاهر الجرجاني ، والثاني لأبي يعقوب يوسف السكاكي .

## أولاً : مذهب عبد القاهر

وهو يتلخص في الاعتبارات الآتية :

١- إذا تقدَّم المسند إليه على خبره الفعلي ، وقد ولى حرف النفي ، فإنه يفيد قصر نفي الخبر عليه وجهًا واحدًا ، سواء أكان المسند إليه معرَّفًا أو منكرًا ، مُظهَرًا أو مُضمَرًا .

٢- أما إذا كان المسند إليه غير وال لحرف النفي ، وكان خبره أيضًا فعليًا ، ولم يكن المسند إليه نكرة سواء أكان الخبر مثبتًا أو منفيًا ، فإنه يأتي ـ أحيانًا ـ للتخصيص إن كان للمخاطب حكم على خلاف حكمك .

ويفيد التقوى ـ فحسب ـ إن لم يكن له ذلك الحكم المخالف لما تقول ، والمرجع في ذلك للمقامات وقرائن الأحوال .

٣- فإن كان نكرة ، والحال أن خبره فعلى مثبت أو منفي ، ولم يل المسند إليه حرف النفي فإنه يفيد التخصيص قطعًا ، إلا أنه يتنوع إلى نوعين :

( أ ) تخصيص الجنس .

(ب) تخصيص الواحد من الجنس (العدد) .

---

(١) هو الدكتور محمود فرج العقدة .

وتوضيح ذلك بالأمثلة :

ما أنا قلت ـ هذا ما محمد قال هذا ـ ما رجل قال هذا .. في هذه الأمثلة الثلاثة قُدِّم المسند إليه الذي خبره فعلي واليًا ـ أي المسند إليه ـ حرف النفي ، وهو معرف في المثالين الأولين مضمر في أحدهما ، ومظهر في الثاني ، ونكرة في الثالث .

وقد مثَّل عبد القاهر لهذا النوع بقول المتنبي :

وَمَا أَنَا أَسْقَمْتُ جِسْمِي بِهِ ... وَمَا أَنَا أَضْرَمْتُ فِي القَلْبِ نَارًا[1]

ويرتب عبد القاهر على هذه القواعد أمرين :

أولاً : أنه يصح لك أن تقول : ما قلتُ هذا ، ولا قاله أحد من الناس ، ولا يصح ذلك في الوجه الآخر .

فلو قلت : ما أنا قلت هذا ، ولا قاله أحد من الناس ، كان خلفًا من القول ، وكان في التناقض بمنزلة أن تقول : لست الضارب زيدًا أمس ، فتثبت أنه قد ضُرِب ثم تقول من بعده : وما ضربه أحد من الناس .

ثانيًا : إنك تقول : ما ضربتُ إلا زيدًا ، فيكون كلامك مستقيمًا ، ولو قلت : ما أنا ضربت إلا زيدًا ، كان لغوًا من القول ، وذلك لأن نقض النفي بـ « إلا » يتقضى أن تكون ضربت زيدًا ، وتقديمك ضميرك وإيلاؤه حرف النفي يقتضي نفي أن تكون ضربته فهما يتدافعان فاعرفه[2] .

● معارضة :

وعارض الخطيب[3] هذا التعليل الذي شرحه عبد القاهر من حيث إن إيلاء الضمير حرف النفي يقتضي ألا يكون ضربه ، لكنه لم يذكر ـ أي الخطيب ـ لماذا لم يسلم بقول عبد القاهر .

---

(١) البيت وارد في الدلائل ـ تحقيق خفاجي ـ ص ١٥٤ .

(٢) المرجع السابق : ويوافقه السكاكي ـ انظر : مفتاح العلوم للسكاكي ص ١٠١ .

(٣) الإيضاح للخطيب القزويني : ٢/٧٠ .

ورد السعد على اعتراض الخطيب بقوله : « إن تقديم المسند إليه ، وإيلاءه حرف النفي إنما يكون إذا كان الفعل المذكور ثابتًا متحققًا بينهما ، وإنما المناظرة في فاعله فقط » .

٤- أما إذا لم يل المسند إليه حرف النفي ، والخبر ـ كذلك فعلى ـ مثبت أو منفي فإنه يفيد القصر تارة ، إذا كان للسامع حكم خلاف ما أنت تقول كقولك : أنا كتبت في معنى فلان ، قلبًا أو إفرادًا أو تعيينًا ـ حسب حالة السامع ـ ويؤكد الإفرادي بـ « وحدي » ، والقلبي بـ « لاغيري » .

فإن لم يكن للسامع حكم خلاف ما أنت تقول ، فإنه لا يفيد إلا التقوى .

● **مبنى إفادة التقوى :**

وطريق إفاد التقوى في هذا النوع فيه رأيان :

فالخطيب[1] والجمهور يقولون : إنه راجع إلى تكرار الإسناد ، وهذا واضح إذ الخبر فيه مسند إلى المبتدأ مرتين ، مرة من حيث إنه خبره ، ومرة من حيث إنه فعل مسند على ضميره وهذا رأي وجيه كما ترى .

وعبد القاهر يرى[2] أنه راجع إلى أن تقديم المحدَّث عنه يفيد تنبيه السامع لقصده بالحديث قبل إيراد الحديث تحقيقًا للأمر ، وتأكيدًا له .

والفرق بين الرأيين ـ بعد اتفاقهما في إفادة التقوية ـ أن رأي الخطيب والجمهور مبني على قواعد الصناعة النحوية لا غير ، أما رأي عبد القاهر فمبناه الذوق والوجدان والمرهف .

وتطبيقًا لهذه الفكرة سرد الإمام عبد القاهر ـ وتابعه المتأخرون ـ بعض النصوص القرآنية وغيرها ، فمن القرآن ذكر الآيات الآتية :

﴿ وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾(الفرقان:٣).

---

(١) الإيضاح للخطيب القزويني ـ شرح خفاجي ـ ٢/٧٢ ، ٧٣ .

(٢) دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ص ١٥٧ .

﴿ وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ ﴾

(المائدة: ٦١) .

ويعترف عبد القاهر بأنه استقى مذهبه هذا من سيبويه صاحب الكتاب فيقول : « وهذا الذي ذكرت من أن تقديم ذكر الحدث عنه يفيد التنبيه له ، قد ذكره صاحب الكتاب في المفعول إذا قدم فرفع بالابتداء ، وبني الفعل الناصب له عليه وعدى إلى ضميره فشغل به ، كقولنا في : ضربت عبد الله ، عبد الله ضربته . فقال : وإنما قلت عبد الله فنبهته له ، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء »[1] .

● مرجحات رأي :

ثم يقول[2] : « ويشهد لما قلنا من أن تقديم المحدث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه ، أنَّا إذا تأملنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيء :

١- فيما سبق فيه إنكار من منكر مثل قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (آل عمران: ٧٥) .

٢- وفيما اعترض فيه شك ، نحو أن يقول الرجل : كأنك لا تعلم ما صنع فلان ؟ فتقول : أنا أعلم .

٣- أو في تكذيب مدع ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ ﴾ (المائدة: ٦١) .

٤- أو فيما القياس في مثله ألا يكون كقوله تعالى : ﴿ وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ (الفرقان: ٣) .

٥- وفيما يكون على خلاف العادة ، كقولك : ألا تعجب من فلان ، يدعى العظيم وهو يعيي باليسير ، ويزعم أنه شجاع وهو يفزع من أدنى شيء .

---

(١) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني - شرح خفاجي - ص ١٥٩ .

(٢) المرجع السابق ص ١٦٠ .

٦- وفي الوعد والضمان ، وهو فيها حسن كثير ، تقول للرجل : أنا أعطيك . أنا أكفيك .. لأن الموعود والمضمون له في حاجة إلى التأكيد .

٧- ويكثر ـ كذلك ـ في المدح كقوله الشاعر[1] يفخر :

نَحْنُ فِي المشْتَاةِ نَدْعُو الجَفْلَى لا تَرَى الآدِبُ مِنَّا يَنْتَقِرْ

ويرى عبد القاهر أن بعض المواضع لا يصلح فيها إلا هذا النوع من التعبير فهو فيها ألزم ، وذلك إذا وقع الفعل المضارع بعد واو الحال ، كقول الشاعر :

تَمَزَّزْتُهَا وَالدِّيكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعْشٍ دَنَوا فَتَصَوَّبُوا

فلا يصح ـ عنده ـ أن تقول : رأيته ويكتب ، ودخلت عليه ويمل الحديث ، وتمززتها ويدعو صباحه ، فإنه ليس بشيء ، والملحظ هنا ذوقي .

ومما لا يصلح فيه إلا هذا النوع من التعبير قوله تعالى : ﴿ إِنَّ وَلِيِّيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ ۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ (الأعراف:١٩٦) .

وقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ (الفرقان:٥) .

وقوله تعالى : ﴿ وَحُشِرَ لِسُلَيْمَٰنَ جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ وَٱلطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾ (النمل:١٧) .

قال بعد ذكر هذه النصوص : « فإنه لا يخفى على مَن له ذوق أنه لو جيء بذلك والفعل غير مبني على الاسم لوجد اللفظ قد نبا عن المعنى وقد زال عن صورته ، والحال التي ينبغي أن يكون عليها »[2] .

وعبد القاهر في تقديره هذه المسألة ، التي لم يُسْبَق إليها كان على جانب كبير من تذوق البلاغة الرفيعة ، والتي تسمو فوق توجيهات القواعد ، إنها بلاغة الجمال الفني والذوق المصفى ، والإحساس السليم .

---

(١) هو طرفة بن العبد .

(٢) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ص ١٦٢، ١٦٣ .

● التقديم والتأخير في الفعل المنفي :

يطبق عبد القاهر فكرته التي حرر القول فيها في الفعل المثبت في الفعل المنفي كذلك ، فهما فيها سواء قال[1] : «واعلم أن هذا الصنيع يقتضي في الفعل المنفي ، ما اقتضاه في الفعل المثبت فإن قلت : أنت لا تحسن هذا ، كان أشد لنفي إحسان ذلك عنه من أن تقول : لا تحسن هذا ، ويكون الكلام في الأول مع مَن هو أشد إعجابًا بنفسه ، وأعرض دعوى في أنه يحسن ، حتى إنك لو أتيت بـ «أنت» فيما بعد «تحسن» فقلت : لا تحسن أنت ، لم يكن له تلك القوة ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾ (المؤمنون:٥٩) . يفيد من التأكيد في نفي الإشراك عنهم مما لو قيل : الذين لا يشركون بربهم ، أو : بربهم لا يشركون ، ولم يفد ذلك» .

هذا في المعرفة ، أما الفكرة فإنها تفيد التخصيص الجنسي أو العددي ، فنحو : رجل جاءني ، يحتمل أن يكون الجائي امرأة فيكون لقصر الجنس ، أو رجلين ، فيكون لقصر العدد قلبًا أو إفرادًا أو تعيينًا ..

هذه خلاصة رأي عبد القاهر في إفادة تقديم المسند إليه التخصيص أو التقوى حرصنا أن نعرضها بعيدًا عن تعليقات أصحاب الشروح والحواشي إلا فيما خف لأن الذوق وحده هو الذي يحكم على هذا المذهب الجزل والمورد العذب والإحساس الرقيق .

## ثانيًا : مذهب السكاكي

يضع السكاكي لإفادة تقديم المسند إليه التخصيص شرطين :

١- أن يجوز تقدير كونه في الأصل مؤخرًا ، بأن يكون فاعلاً في المعنى مثل قولك : أنا قمت ، فإنه يجوز تقدير أصله : قمت أنا ، على أن يكون «أنا» تأكيدًا للفاعل الذي هو «التاء» في «قمت» ، فقدم وجعل مبتدأ .

---

(١) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ص ١٦٣ .

٢- أن يقدر كونه كذلك ، فإن انتفى الشرط الأول ، وهو جواز تقديره مؤخرًا على أن يكون فاعلاً في المعنى دون اللفظ ، ولم يلاحظ في الكلام تقديم ولا تأخير أو انتفى الشرط بأن كان المسند إليه اسمًا ظاهرًا ، فإنه لا يفيد إلا تقوى الحكم .

وفرق بين النكرة والمعرفة بأن النكرة لو لم يُقدَّر فيها ذلك لامتنع تخصيصه إذ لا سبب له سواه ، ولو امتنع تخصيصه لم يقع مبتدأ ، بخلاف المعرَّف لوجود شرط الابتداء فيه وهو التعريف .

والمثال : رجل جاءني صالح ، لإفادة قصر الأفراد ، أي : لا رجلان ولا رجال ، وقصر الجنس ، أي : لا امرأة .

وشرط إفادة النكرة التخصيص ألا يمنع منه مانع ، وهو يضع هذا القيد ليمنع ما رأى عبد القاهر أن فيه تخصيصًا ، وهو خصوص المثال الذي يقول : شر أهر ذا ناب ، إذ لا يجوز عنده أن يكون المعنى : المهر شر لا خير ، ولا المهر شران لا شر .

وحين رأى إطباق العلماء على إفادة المثال المذكور التخصيص ، التمس له وجهًا آخر هو أن التخصيص فيه نوعي . أي : شر عظيم أهر ذا ناب .

وبذلك أصبح شرطه : «ألا يمنع من التخصيص مانع» لا محصل له .

● **مقارنة :**

المقارنة بين هذين المذهبين تُسفر عما يأتي :

١- عبد القاهر يجعل أهمية خاصة لإيلاء المسند إليه حرف النفي في إفادة التخصيص بل المدار عنده على هذا الإيلاء بينما يهدر السكاكي هذا الشرط كلية .

٢- عبد القاهر يرى أن المعرف إذا لم يقع بعد النفي وخبره فعلى مثبت أو منفي فإنه يفيد الاختصاص ، مضمرًا أو مظهرًا ، وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيده إلا المضمر .

٣- عبد القاهر لا يرى الاختصاص في المشتقات ، والسكاكي يرى ذلك .

١٢- تقديم المسند إليه لإفادة عموم السلب ، وعكسه في عكسه :

يُقدَّم المسند إليه إذا كان لفظ « كل » ومثله ما في معناه : كجميع وعامة ، على أداة السلب ليفيد عموم السلب ، وشموله لكل ما أضيف إليه لفظ « كل » وما جرى مجراه في الدلالة[١] .

فإذا عكست وقدِّمت أداة السلب على لفظ « كل » انعكس فأفاد سلب العموم والشمول عما أضيف إليه « كل » ، واقتضى ذلك ثبوت الفعل ، ومثله الأوصاف المشتقة لبعض ونفيه عن بعض .

ولا بد ـ هنا ـ من مراعاة شروط ثلاثة :

١- أن يكون المسند إليه مسورًا بـ « كل » ، أو ما جرى مجراه .

٢- أن يكون المسند مقرونًا بحرف النفي .

٣- أن يكون المسند إليه بحيث لو أخِّر كان فاعلاً في المعنى[٢] .

هذا هو مذهب الإمام عبد القاهر[٣] .

● **موقف المتأخرين من هذا الرأي :**

لعلماء البلاغة الذين جاءوا بعد الجرجاني والسكاكي رأي في هذا المذهب ونخص منهم اثنين :

١- الخطيب القزويني ، وقد عرض هذا الموضوع في صيغة التضعيف فقال :

« قيل : وقد يقدم لأنه دال على العموم[٤] .. ثم أخذ في تحليل المسألة تحليلاً رائعًا ، مستخدمًا في ذلك مهارته النقدية ، وقواعد المنطق ، وقد انتفع بما كتبه مَن سبقه من العلماء كبدر الدين بن مالك في المصباح .

---

(١) محاضرات في البلاغة : الدكتور محمود فرج العقدة ـ ص ٧٠ .

(٢) شرح عبد المنعم خفاجي على الإيضاح : ٢/١٤٠ .

(٣) انظر دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ـ شرح خفاجي ـ ص ١٢٦ - ١٢٧ .

(٤) الإيضاح للخطيب القزويني ـ شرح خفاجي : ٢/١١٢ .

٢- ثم السعد في المطوَّل ، ونقد السعد لهذا الموضوع موضوعي وجيه يقول : « لأنَّا لا نجده حيث لا يصلح أن يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ (لقمان:١٨) ، و ﴿ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ (البقرة:٢٧٦)، ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴾ (القلم:١٠) [١] .

٣- والسعد يقصد من هذا أن مقتضى ما قاله عبد القاهر أن الله يحب بعض المختال الكفور ، ويحب بعض الكفَّار الأثيم ، وأن الرسول مأذون له أن يطيع بعض الحلاف المهين .

وليس هذا بصالح هنا ، ولا هو مقصود ، وهذا أكبر خطر يوجه لرأي عبد القاهر رحمه الله في خصوص هذه المسألة .

لكن السعد لم يبطل كل ما قرره عبد القاهر ، بل كان رقيقًا معه في الحكم على مذهبه مع قوة دليل الطعن ووجاهته .. فقال : « إن الحكم في مثل هذه القاعدة أكثرى لا كلي »[٢] .

وقد دافع الشيخ البرقوقي في شرح التلخيص عن الشيخ عبد القاهر فقال: « إن قلت : ماذا تصنع في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ (لقمان:١٨) (ثم ذكر الآيتين الأخريين) ؟ وقال : « قد يعدل عما يدل على عموم السلب إلى ما يفيد سلب العموم ، والسلب عام على الحقيقة للتعريض بالمخاطب ، والإيماء إلى أنه شر صنفه .. فقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ (لقمان:١٨) ، معناه : إن محبة الله لا تعم المحتالين الفخورين حتى تشمل هؤلاء ، فكأنه سبحانه يقول : لو أن محبتنا تعلقت بمختال فخور لما تعلقت بأولئك ، لأن مختالهم وفخورهم شر مختال وفخور .

وهكذا يقول في الآيات التي تشبه هذه الآية ، وما ظاهره أنه من سلب العموم ، وحقيقته أنه من عموم السلب[٣] .

---

(١،٢) المطول لسعد الدين التفتازاني ص ١٢٥ . ط . تركيا .

(٣) شرح التلخيص : للبرقوقي ص ٦٨ .

وهذا دفع وجيه ، وتخريج مقبول ليس من السهل التقليل من شأنه فرحم الله العلماء الملهمين .

## ١٣- تقديم «مثل» و«غير» :

لـ «مثل» و«غير» وضع خاص في التقديم ، فهما لا يخضعان للمقاييس السابقة التي ترجح التقديم تارة ، والتأخير أخرى ، بل هما مقدمان دائمًا تقديمًا لازمًا أو كاللازم ، يقول عبد القاهر : «واستعمال» مثل و«غير» على هذا السبيل شيء مذكور في الطباع ، وهو جار في عادة كل قوم ، فأنت الآن إذا تصفحتَ هذا الكلام وجدَت هذين الاسمين يُقدَّمان أبدًا على الفعل إذا نحى بهما هذا النحو الذي ذكرتُ لك ـ يريد الكناية بدون تعريض ـ وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يُقدَّما ، ورأيتَ كلامًا مقلوبًا عن جهته ، ومغيَّرًا عن صورته ، ورأيتَ اللفظ قد نبا عن معناه ، ورأيتَ الطبع يأبى أن يرضاه»[١] .

وهذا القانون الذي يخضع عبد القاهر «مثل» و«غير» تحته يتحقق بألا يراد بـ «مثل» ، و«غير» ، غير ما أضيفتا إليه ـ أي أريد بهما الكناية بدون تعريض ، مثل قول المتنبي يعزى عضد الدولة في أمة :

مِثْلُكَ يَثْنِي المُزْنَ عَنْ صَوْبِهِ وَيَسْتَرِدُّ الدَّمْعَ عَنْ غَرْبِهِ[٢]

وعبد القاهر ـ كما علمنا ـ يرجع السر في هذا التقديم إلى الطبع والعُرف اللغوي ، وجاء الخطيب وأشار إلى توجيه عبد القاهر ، ثم أخذ يلتمس وجهًا آخر خلاف ما ذكره عبد القاهر ، وقد تابعه السعد في المطول عند حديثه عن تقديم «مثل» و«غير»[٣] ، وخلاصة رأيهما :

قال الخطيب في الإيضاح : «والسر في ذلك أن تقديمهما يفيد تقوى الحكم كما سبق تقديره ـ يريد تكرار الإسناد ـ وأن المطلوب بالكناية في قولنا : مثلك

---

(١) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ص ٢١٦ .

(٢) يثني : يرد ، صوب الدمع : انصبابه ، غربه : سيله .

(٣) المطول لسعد الدين التفتازاني ص ٤١٤ .

لا يبخل وغيرك لا يجود ، هو الحكم ؛ وأن الكناية أبلغ من التصريح فيما قُصِدَ بها فكان تقديمهما أعون للمعنى الذي جلبا لأجله[1] .

## ثانيًا : أسباب تقديم المسند

يُقدَّم المسند على المسند إليه عند البلاغيين للأسباب الآتية :

١- تخصيصه بالمسند إليه ، نحو : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ (الكافرون:٦) .

ولهذا لم يُقدَّم الظرف في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ (البقرة:٢). لئلا يفيد التقديم ثبوت الريب فيما عدا القرآن من كتب الله المنزَّلة .

٢- للتنبيه من أول الأمر على أنه خبر لا صفة ، كقول الشاعر[2] :

لَـهُ هِمَـمٌ لا مُنْتَهَـى لِكِبَارِهَـا وَهِمَّتُـهُ الصُّـغْرَى أجَـلُّ مِـنَ البَحْـرِ

ومنه قوله سبحانه : ﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ (البقرة:٣٦) .

٣- للتفاؤل به ، كقول الشاعر :

* سَعِدَتْ بِغُرَّةِ وَجْهِكَ الأيَّامُ *[3]

وفي هذا المثال نظر حاصله : أن الاستشهاد به إنما يصلح إذا اعتبرنا الأيام مبتدأ مؤخرًا ، والجملة قبله خبرًا مقدَّمًا ، والتقدير : الأيام سعدت بغُرة وجهك .

وهذا الاعتبار ليس بلازم لجواز أن تكون الأيام فاعلاً لـ « سعدت » ، فلا تقديم حينئذ ؟ فالأولى بهم أن يمثلوا للتفاؤل بما لا لبس فيه .

٤- أو التشويق إلى ذكر المسند إليه كقول الشاعر[4] :

ثَلاثَـةٌ تُشْـرِقُ الـدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَـا شَـمْسُ الضُّحَى ، وَأَبُـو إِسْـحقَ ، وَالْقَمَرُ

---

(١) الإيضاح للخطيب القزويني : ١٠٣/٢ .

(٢) حسان بن ثابت يمدح الرسول عليه الصلاة والسلام . والمبرد ينسبه لبكر بن النطاح يمدح أبا دلف (الكامل : ٨٧/٢) .

(٣) المطول لسعد الدين التفتازاني ص ١٨٥ ، ولم يُنسب لشاعر معيَّن .

(٤) محمد بن وهيب يمدح المعتصم بالله ـ المطول ص ١٨٥ .

وقد وضع السكاكي لهذا الموضع شرطًا قال : «وحق هذا تطويل الكلام في المسند وإلا لم يحسن» .

٥- وزاد السعد في المطول[١] : ومما يقتضي تقديمه ـ أي المسند ـ تضمنه للاستفهام نحو : كيف زيد . أو :

٦- كونه أهم عند المتكلم ، وقد نبَّه السعد على أن المصنف أهمل هذين النوعين ثم التمس له عذرًا .

وتقدم التخصيص يقتضي الاهتمام دائمًا بالمقدم ، ولذلك قدَّروا المحذوف في قوله تعالى : ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ﴾ مؤخرًا ليصح تقديم الجار والمجرور ، أما تقديم الفعل عليها في قوله تعالى : ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ (العلق:١،٢). فقد خرج على وجهين :

أولهما : أن تقديم الفعل ـ هنا ـ أولى لكونها أول سورة نزلت وهي تأمر بالقراءة ، من هنا كان الفعل أولى بالتقديم .

ثانيهما : وهو السكاكي : أن الجار والمجرور ﴿ بِٱسْمِ رَبِّكَ ﴾ متعلق بـ : ﴿ ٱقْرَأْ ﴾ الثانية ، ومعنى الأول : افعل القراءة ، وأوجدها .

ولم يرض الخطيب رأي السكاكي ، فعقَّب عليه بقوله : «وهو بعيد»[٢] لكنه لم يبيِّن وجه بُعده ، ولعله يريد بوجه البُعد طول الفصل بين العامل والمعمول ، إذ بينهما جملتان .

## ثالثًا : تقديم بعض المعمولات على بعض

ومن أسباب هذا التقديم :

١- أن يكون التقديم ـ فيما قُدِّم ـ هو الأصل ، ولا مقتضى للعدول عنه ، كتقديم الفاعل على المفعول ، وتقديم المفعول الأول على الثاني ، لأن في الأول معنى الفاعلية .

---

(١) المطول لسعد الدين التفتازاني ص ١٨٦ .

(٢) الإيضاح للخطيب القزويني الجزء الثاني .

أما ترتيب المفاعيل فيما بينها فقيل : الأصل تقديم المفعول المطلق ، ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ، ثم ما كان بواسطة ، ثم المفعول فيه : الزمان فالمكان ، ثم المفعول لأجله ، ثم المفعول معه ، والأصل ـ كذلك ـ أن يذكر الحال عقيب صاحبه والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل ، وعند اجتماع التوابع فالأصل تقديم النعت ثم التأكيد ثم البدل ثم البيان[1] .

● **ملاحظة :**

١- أرى أن هذا الترتيب من باب الفرض والتقدير ، لأن الأساليب لا تكاد تجتمع فيها هذه المعمولات في موضع واحد ، كما أنه يبدو كمنهج القواعد الجافة ، والأفضل ـ بلاغة ـ أن يخضع التقديم والتأخير فيها لنفس الاعتبارات التي رأوها في المسند إليه والمسند .

٢- أو لأن ذكره أهم ، وذلك حسب اعتناء المتكلم أو السامع ، وهذا الاعتبار يغني عن الترتيب الذي ذكرناه آنفًا ، وقد مثَّلوا لذلك بقولهم : « قتل الخارجيَّ فلانٌ» لأن قتل الخارجي هو الأهم لا مَن قتله ، وكأن يقال : قتل اللصَّ شرطيٌّ فإن خشية الناس من اللص تجعل نبأ قتله عندهم هو المطلوب لا مَن باشر القتل .

٣- وإما لأن في التأخير إخلالاً بالمعنى .. ومثَّلوا له بقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ ﴾ (غافر:٢٨) . فلو أخَّر « من آل فرعون» عن « يكتم إيمانه» لوقع في الوهم أنه صلة ، فلم يفهم أن ذلك الرجل من آل فرعون وهو المطلوب .

فقد ذكرت الآية للرجل ثلاثة أوصاف . فقدَّم الإيمان ، لأنه أشرفها .. وأخَّر « يكتم إيمانه» لأن في تقدمه على الثاني خللاً بالمعنى وهذا توجيه سديد ليس عليه اعتراض .

---

(١) الإيضاح للخطيب القزويني ، ولم يذكر ترتيب العطف .

٤- وإما لأن في التأخير إخلالاً بالتناسب .

وقد فسَّروا هذا التناسب برعاية الفواصل ، والسجع ، وموافقة كلام السامع ومن أمثلتهم في رعاية الفاصلة قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ (طه:٦٧). حيث جعلوا تقديم الجار والمجرور والمفعول به على الفاعل «موسى» لرعاية الفواصل ، لأنها مبنية على الألف .

وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقًا ، سواء أكان من معمولات الفعل أو غيره ، قسمين :

أحدهما : أن يكون أصل الكلام التقديم ، كتقديم المبتدأ المعرف على الخبر ، وتقديم ذي الحال المعرف على الحال ، وتقديم العامل على المعمول .

وثانيهما : أن تكون العناية بتقديمه ، إما لأنه نصب عينك كتقديم المعمول على العامل في قولك : وجه الحبيب أتمنى ، لمن قال لك : ما الذي تتمنى؟

وتقديم المفعول الثاني على الأول في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾ (الأنعام:١٠٠) . على أنهما مفعولا «جعلوا» ، فإن ذِكر الله ، وذِكر وجه الحبيب أهم لأنه في نفسه نصب عينك .

كذلك إذا توهمت أن مخاطبك ملتفت إليه منتظر لذكره ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ ﴾ (يس:٢٠) .

وكما إذا عرفت أن في التأخير مانعًا ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَآءِ ٱلْآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ (المؤمنون:٣٣) حيث قدم الحال من «قومه» على الوصف «الذين كفروا» إذ لو تأخر لتوهم أنه من صلة الدنيا ، لأنها هنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسمًا ، والدنو يتعدى بـ «من»[١] .

---

(١) مفتاح العلوم للسكاكي (بتصرف) .

● **مناقشة الخطيب له :**

وناقش الخطيب كلام السكاكي بما حاصله :

أولاً : أنه جعل تقديم «لله» على «شركاء» للعناية والاهتمام وليس كذلك ، لأن الآية مسوقة للإنكار التوبيخي ، فيمتنع أن يكون تعلق «جعلوا» بالله منكرًا على الإطلاق بل باعتبار تعلقه بـ «شركاء» ، وما قيل في بـ «الله» يقال كذلك في «شركاء» ، لأن المنكر تعلقه بهما لا بأحدهما ، فلا فرق إذن بين التلاوة وعكسها ، فإذا قُدِّم أحدهما على الآخر فلا يصح تعليل التقديم بالعناية .

وهذا نقد وجيه نحمده للخطيب ، ومنه ندرك إلى أي مدى كان السكاكي واهمًا .

● **تقديم المفعول به :**

كما عنوا بحذف المفعول به ، عنوا بتقديمه كذلك ، حتى صارت لهذا المفعول عندهم منزلة خاصة في بحوثهم .

ويُقدَّم المفعول به على فعله لثلاثة أغراض :

**أولاً** : أن يكون لرد الخطأ في التعيين كقولك : فلان عرفت ، وهذا المثال صالح لجميع أغراض القصر ، قلبًا وإفرادًا وتعيينًا .

**ثانيًا** : أن يكون لتأكيد الحكم دون قصره ، وذلك كقولنا : محمدًا أكرمته ، وهذا المثال صالح لاحتمالين :

( أ ) أن يفيد التوكيد وجهًا واحدًا ، وذلك إذا قُدِّر المحذوف قبل المنصوب : أكرمت محمدًا أكرمته .

(ب) أن يفيد التخصيص لأن المحذوف المقدَّر كالمذكور إذا قُدِّر المحذوف بعد المنصوب ، فيكون التقدير : محمدًا أكرمت أكرمته .

ولهذا جزم السكاكي[1] بإفادة التقديم التخصيص في قوله : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ (فصلت:١٧) ، فيمن قرأ بنصب «ثمود» ، وذلك لامتناع تقدير المحذوف قبل المنصوب لالتزام النجاة فاصلاً بين «أما» و«الفاء» ولو قُدِّر كذلك فات ذلك الالتزام ووقع المحظور .

● **تقديم المفعول للإنكار :**

**ثالثًا** : أن يكون لإنكار الفعل على معنى : لا ينبغي أن يكون ، وقد أفاض الإمام عبد القاهر في تحليل هذا الموضوع في أسلوب أدبي آسر ، قال ـ وكلامه في الهمزة : « وقد تكون إذ يراد إنكار الفعل من أصله ، ثم يخرج اللفظ مخرجه »[2] .

وبعد أن أورد أمثلة لتقديم الفاعل ، شارحًا وموضحًا لمذهبه ، يورد كذلك أمثلة لتقديم المفعول واليًا الهمزة فيقول : « ونظير هذا ـ أي نظير تقديم الفاعل ـ قوله تعالى : ﴿ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ (الأنعام:١٤٣) ، أخرج اللفظ مخرجه إذا كان قد ثبت تحريم في أحد أشياء ، ثم أريد معرفة عين المحرَّم ، مع أن المراد إنكار التحريم من أصله ، ونفي أن يكون قد حُرِّم شيء بما ذكروا أنه محرَّم وذلك إن كان الكلام وضع على أن يجعل التحريم كأنه قد كان ثم يقال لهم : أخبرونا عن هذا التحريم الذي زعمتم فِيمَ هو ؟ أفي هذا أم ذاك ؟ أم في الثالث ؟ ليتبين بطلان قولهم ، ويظهر مكان الفرية منهم على الله » .

وقريب من هذا قوله : « واعلم أن حال المفعول ـ فيما ذكرنا ـ كحال الفاعل ، أعني تقديم الاسم المفعول يقتضي أن يكون الإنكار في طريق الإحالة

---

(١) مفتاح العلوم للسكاكي ص ٩٧ .

(٢) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني : ص ١٤٧ .

والمنع ، من أن يكون بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل فإذا قلت : أزيدًا تضرب ؟ كنت قد أنكرت أن يكون زيد بمثابة أن يُضرب أو بموضع أن يُجترأ عليه ، ويستجاز ذلك فيه ، ومن أجل ذلك قدَّم «غير» في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾ (الأنعام:١٤) .

وقوله تعالى : ﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ (الأنعام:٤٠) .

وكان له من الحسن والفخامة ما تعلم أنه لا يكون لو أخَّر فقيل : أأتخذ غير الله وليًّا ؟ .. أتدعون غير الله ؟ وذلك لأنه حصل بالتقديم معنى قولك : أيكون غير الله بمثابة أن يتخذ وليًّا ؟ و : أيرضى عاقل من نفسه أن يفعل ذلك؟ و : أيكون جهل أجهل وعمى أعمى من ذلك ؟

ولا يكون شيء من ذلك إذا قيل : «أأتخذ غير الله وليًّا . وذلك لأنه حينئذ يتناول الفعل أن يكون فقط ولا يزيد على ذلك فاعرفه»[1] .

وهذا المبحث جزء من بحث رائع جدًّا خطه الإمام عبد القاهر فيما يلي همزة الاستفهام من فعل أو فاعل أو مفعول أو غيرهما .

وحاصل مذهبه ـ في كل أولئك ـ أن الهمزة يجب أن يليها المسئول عنه ، والمقرر به من فعل أو اسم ، والمعنى يختلف باختلاف المقدم الوالي لهمزة الاستفهام .

هذا في التصور دون التصديق ، لأن أجزاء الجملة في التصديق لا يختص شيء منها فضل اختصاص بالمعنى حتى يكون تقديمه وإيلاؤه الهمزة واجبًا.

هذه خلاصة سريعة لمنهج البلاغيين في التقديم ، وقد رأينا أنهم يهتمون بتقديم المسند إليه ، والمسند ، والمعمولات ، ومنها المفعول به .. ولا يزيدون على ذلك .

---

(١) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ص ١٤٨ .

## ثانيًا : منهج ابن الصائغ في التقديم

ذكر هذا المنهج السيوطي في المعترك[1] ، وهو بصدد تقسيم التقديم ، وقد قسمه إلى قسمين :

**أحدهما** : ما أشكل معناه ، بحسب الظاهر ، فلما عرف أنه من باب التقديم والتأخير اتضح ، وقد أورد على هذا القسم بعض الأمثلة من القرآن الكريم ، ومنها ما حكاه عن ابن أبي حاتم عن قتادة في قوله تعالى : ﴿ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ (التوبة:٥٥)، قال ـ يعني قتادة ـ : هذا من تقديم الكلام يقول : « لا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا ، إنما يريد الله أن يعذبهم بها في الآخرة »[2] .

وحكى عن قتادة ـ كذلك ـ أنه قال في قوله تعالى : ﴿ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ ﴾ (آل عمران:٥٥): هذا من المقدم والمؤخر ، أي : « رافعك إليَّ ومتوفيك » .

وحكى عن عكرمة أنه قال في قوله تعالى : ﴿ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴾ (ص:٢٦) : هذا من التقديم والتأخير .

يقول : لهم يوم القيامة عذاب شديد بما نسوا .

ونُسِبَ إلى ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في قوله تعالى : ﴿ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾ (النساء:١٥٣) ، أي : « إنما قالوا جهرة أرنا الله » قال ابن جرير : يعني سؤالهم كان جهرة .

كما حكى عن ابن عباس ـ أيضًا ـ أنه قال في قوله تعالى : ﴿ أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ ﴾ (الفرقان:٤٣ . الأصل : هواه إلهه ، لأن مَن اتخذ الله هواه غير مذموم[3] .

---

(١) الجزء الأول ـ تحقيق علي محمد البجاوي ط. دار الفكر الحديث ص ١٧٤-١٨٠.

(٢) معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي ص ١٧١ .

(٣) المرجع السابق ص ١٧٢ .

ويبدو أن السيوطي كان مأخوذًا بهذا النوع من التقديم ، لأنَّا نراه يقول معقبًا عليه : « وهذا جدير أن يُفرد بالتصنيف » .

والذي يأخذه الباحث عليهم في هذا القسم ، أنهم يكتفون ببيان ما في العبارة من تقديم ، ولم يذكروا وجه وسر ذلك التقديم ، ولماذا خولف فيه الأصل ، فمثلاً قوله تعالى : ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ (آل عمران:٥٥) قالوا : إن فيها تقديمًا وتأخيرًا .. وهذا صحيح على بعض الآراء ، لكنهم لم يبينوا لماذا قدمت التوفية على الرفع ؟ ويمكن التوصل إليه .

والذي أراه أن السر في ذلك : هو أن الرفع إلى الله لما كان موهمًا لانتفاء حلول الموت بعيسى عليه السلام لو قُدِّم على التوفية ، أراد الله أن يقطع ذلك الوهم ابتداءً فقدَّم التوفية على الرفع ، دفعًا لذلك الوهم .

والقسم الثاني عند السيوطي عرَّفه بقوله : ما ليس كذلك[1] ثم أشار إلى أن العلاَّمة شمس الدين بن الصائغ[2] الحنفي وضع فيه كتابًا سماه « المقدمة في أسرار الألفاظ المقدمة » وقال في مقدمته : « إن الحكمة الشائعة الذائعة في ذلك الاهتمام ـ أي في التقديم ـ كما قال سيبويه في كتابه : كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم ، وهم ببيانه أعني ، وهذه الحكمة إجمالية ، وأما أسباب التقديم وأسراره فقد ظهر لي منها في الكتاب العزيز عشرة أنواع » .

إذن فما هي تلك الأسباب كما يراها ابن الصائغ ؟

هي كالآتي :

١ - التبرك : كتقديم اسم الله في الأمور ذوات الشأن ، ومنه قوله تعالى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ (آل عمران:١٨) .

---

(١) معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي ص ١٧٣ .

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن علي شمس الدين الحنفي عالم مصري توفي سنة ٨٧٦هـ ـ (الدرر الكامنة ٤٩٩/٣)

وقوله : ﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ ﴾ (الأنفال:٤١) .

٢- التعظيم ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم ﴾ (النساء:٦٩) .

● تعقيب :

إن الباحث لا يرى فرقًا بين ما ذكره المؤلف من أمثلة على التبرك ، وما ذكره من أمثلة على التعظيم .

والأولى في مثل هذه الأمثلة أن يكون التقديم فيها لأصالة المقدم في الوصف الذي من أجله سيق الحديث .

ولا شك أن شهادة الله أكبر شأنًا من شهادة الملائكة ، وشهادة الملائكة أكبر شأنًا من شهادة العلماء لقربهم من الله وفرط طاعتهم له .

كما أن طاعة الله من طاعة الرسول ، فقدم في الموضعين ما هو أصل في بابه .

٣- التشريف : وقد ذكر ابن الصائغ كثيرًا من الأمثلة تطبيقًا على هذا القانون منها قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ ﴾ (الأحزاب:٣٥) ، حيث قدم الذكر لشرفه على الأنثى ، وقوله تعالى : ﴿ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ﴾ (البقرة:١٧٨) ، حيث قدَّم الحر على العبد لشرفه ، ويمكن اعتبار تقديم الذكر على الأنثى في : ﴿ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ﴾ .

ومنه تقديم الخيل على البغال والحمير ، والبغال على الحمير في قوله تعالى : ﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ (النحل:٨) .

والحي على الميت في قوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَيُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ ﴾ (الروم:١٩) .

ومنها كذلك تقديم السمع على البصر في قوله تعالى : ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ ﴾ (البقرة:٧) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ (الإسراء:٣٦) .

● **تعقيب :**

قد اطرد تقديم السمع على البصر وما يجري مجراه في القرآن الكريم ـ سواء أكان الكلام في شأن الخالق ، أو شأن المخلوقين .

وقد تقدم أمثلة ما الكلام فيه في شأن الناس ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ ﴾ (الأنعام:٤٦) .

وكذلك في شأن الله ومنه قوله تعالى : ﴿ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ (الإسراء:١) .

وقال سبحانه : ﴿ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴾ (طه:٤٦).

● **ملحظ مهم فات ابن الصائغ :**

وليس تقديم السمع مقصورًا على البصر ، فقد قُدِّم على العلم ـ كذلك ـ وهذا لم يتنبه له ابن الصائغ ، والمتتبع لمواضع تقديم السمع على العلم وما جرى مجراه في القرآن يجد أنها اثنان وثلاثون موضعًا ، هي كل ما جاء فيه ، وهي في المواضع الآتية :

سبعة في البقرة آيات : ١٢٧ ، ١٣٧ ، ١٨١ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٢٤٤ ، ٢٥٦ ، وثلاثة في آل عمران آيات : ٣٤ ، ٣٥ ، ١٢١ ، وواحدة في النساء آية : ١٤٨ ، وواحدة في المائدة آية : ٧٦ ، واثنان في الأنعام آيتا : ١٣ ، ١١٥ ، وواحدة في الأعراف آية : ٢٠٠ وأربعة في الأنفال آيات : ١٧ ، ٤٢ ، ٥٣ ، ٦١ ، وموضعان في التوبة آيتا : ٩٨ ، ١٠٣ ، ثم يونس : ٦٥ ، ويوسف : ٣٤، والأنبياء : ٤ ، وموضعان في النور : ٢١ ، ٦٠ ، ثم الشعراء : ٢٢٠ ، وموضعان في العنكبوت : ٥ ، ٦٠ ، ثم فصلت : ٣٦ ، والدخان : ٦ ، والحجرات : ١ .

وكما قُدِّم السمع على البصر وما جرى مجراه ، وكما قُدِّم على العلم ، قُدِّم ذلك على القُرب في قوله تعالى : ﴿ وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ ﴾ (سبأ: ٥٠) .

هذا ما يقف عليه الباحث في تقديم السمع على ما سواه ، وقد فات ابن الصائغ وهو يقرر تقديم السمع على البصر ، لأنه أشرف منه ، فاته تقديم السمع على العلم ، وعلى القُرب ، وهو يؤخذ عليه .

كما لا نُسلِّم له أن التقديم هنا من باب تشريف المقدَّم على المؤخر دون أن يحتمل المقام تفسيرًا آخر ، ونحن نحاول ذلك فيما يأتي :

● **سر هذا التقديم :**

فتقديم السمع على البصر لكونه أهم منه ، لأن ما يحصل من ضروب المعرفة عن طريق السمع لا يحصل عن البصر .

والبصر يتوقف في تحصيله للعلم على وسائط لا يتوقف عليها السمع ، وكم من أناس فقدوا نعمة الإبصار فلم يقعدوا عن طلب العلم بل كانوا من المبرزين فيه .

يقول « جوبو » : « ولعل في إمكان الشاعر الذي وُلِدَ أعمى أن يرسم بشعره صورًا ملونة إلى أبعد حد ، رغم أنه لا يعتمد إلا على إحساسات اللمس والسمع والشم ، على الإحساس بالحياة على العواطف والأفكار .

إن جمال الشمس لا يقوم على النور وحده .. ولقد قال أحد العميان : إني لأسمع الشمس لحنًا جميلاً ، وأما السمع الذي أوجد أرفع الفنون (الشِّعر والموسيقى والبلاغة) فإنه يدين بأرفع مزاياه الجمالية للصوت ، لكونه خير وسيلة للتفاهم بين الكائنات الحية التي قد أكسبته قيمة اجتماعية[1] .

---

(١) مسائل فلسفة الفن المعاصرة لجوبو : ترجمة الدروبي ـ ص ٥٩-٦٥-٧٢ (بتصرف بالحذف) .

ونحن نعلم أن بشارًا كان أعمى ... ومع ذلك فإنه صاحب البيت المشهور الذي يمثل به البلاغيون للتشبيه التمثيلي فلا يكاد يتكرر مثله في موضوعه ، وهو :

كَأَنَّ مَثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُءُوسِنَا وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ

فهل أبصر بشار أجزاء هذه الصورة البديعة ، واللوحة الخالدة ؟ لا .. ولكن أحسها فأخرجها أجمل إخراج .

● **مقارنة بين ثلاثة نصوص :**

ولقد قارن عبد القاهر الجرجاني بين بيت بشار هذا وبين بيتي المتنبي وعمرو بن كلثوم ، وهما مبصران ، ففضَّل بيت بشار على المتنبي الذي يقول فيه :

يَزُورُ الأَعَادِي فِي سَمَاءٍ عَجَاجَةٍ أَسِنَّتُهُ فِي جَانِبَيْهَا الكَوَاكِبُ

كما فضَّله على بيت عمرو الذي يقول فيه :

تَبْنِي سَنَابِكُهَا مِنْ فَوْقِ أَرْؤُسِهِمْ سَقْفًا كَوَاكِبُهُ الْبِيضُ المَبَاتِيرُ

الشعراء الثلاثة متحدون في الغرض ، لأن كل واحد منهم يُشبِّه لمعان السيوف في الغبار بالكواكب في الليل ، وفي تفوق قول بشار يقول عبد القاهر : « .. إلا أنك تجد لبيت بشار من الفضل ومن كرم الموقع ، ولطف التأثير في النفس ما لا يقل مقداره ، ولا يمكن إنكاره ، وذلك لأنه راعى ما لم يراعه غيره ، وهو أن جعل الكواكب تهاوى فأتم التشبيه ، وعبَّر عن هيئة السيوف ، وقد سُلَّتْ من الأغماد ، وهي تعلو وترسب ، وتجيء وتذهب ، ولم يقتصر على أن يريك لمعانها في أثناء العجاجة كما فعل الآخران .. »[1] .

وبشار نفسه يقول :

يَا قَوْمِ أُذُنِي لِبَعْضِ الحَيِّ عَاشِقَةٌ

وَالأُذْنُ تَعْشَقُ قَبْلَ العَيْنِ أَحْيَانَا

---

(١) أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني ص ١٤٠، ١٤١ .

قَالُوا : بِمَنْ لا تَرَى تَهْدِي فَقُلْتُ لَهُمْ

الأُذُنُ كَالْعَيْنِ تُوفِي القَلْبَ مَا كَانَا

وأروع من هذا قوله :

إنْ تَكُ عَيْنِي لا تَرَى وَجْهَهَا فَإِنَّهَا قَدْ صُوِّرَتْ فِي الضَّمِيرِ

ويقول المازني عن بشار : « وإن كان من المعقول إذا تعطلت جارحة أن تقوى الأخرى ، أو كما يقول بشار نفسه : إن عدم النظر يقوى ذكاء القلب ، ويقطع عنه الشغل بما ينظر إليه من الأشياء، فيتوفر حسه، وتذكو قريحته »[1].

● ملحظ آخر فات ابن الصائغ :

ويؤخذ على ابن الصائغ ـ هنا ـ مأخذ ثان ، حاصله أن كلامه في تقديم السمع على البصر يُشعر بأن ذلك مطرد في الذكر الحكيم ، وليس كذلك ، فقد جاء البصر قبل السمع في مواضع نذكر منها ما يأتي :

أولاً : قوله تعالى في سورة الكهف : ﴿ قُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا۟ ۖ لَهُۥ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ ۚ مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِى حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا ﴾ (الكهف:٢٦) .

وقوله في سورة الأعراف : ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ﴾ (الأعراف:١٧٩) .

وقوله في الكهف أيضًا : ﴿ ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴾ (الكهف:١٠١) .

وقوله في سورة الإسراء : ﴿ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ﴾ (الإسراء:٩٧) .

---

(١) النقد الأدبي : لسيد قطب ص ٢٢٧ .

هذه أمثلة لم يتنبه لها ابن الصائغ ، إذن فلو كان تقديم السمع على البصر لشرف السمع على البصر دون اعتبار آخر لاقتضى ذلك تقديمه في كل موضع اجتمعا فيه ولما تخلَّف منها موضع واحد لعدم تخلف العِلَّة في التقديم .

فالناظر في آيات الكتاب الحكيم يجد :

( أ ) تقديم السمع على البصر في الأغلب بما يقرب من الأصل .

(ب) تقديم البصر على السمع فيما قَلَّ .

يقول الدكتور عبد الغني الراجحي موجهًا هذه الظاهرة ما خلاصته : « والقاعدة التي انتهينا إليها بعد طول النظر والبحث أنه بالنسبة للخلق والعباد وفي مقام ذكر حواسهم والاستفادة بها ، وفيما يوحي إليهم من الرسالات ، أو عدم الانتفاع بها في هذه المجالات يتقدم السمع على البصر ، لأن الوليد يكتمل تمييزه بسمعه قبل بصره ، ولأن المسموعات من جميع الجهات ، والمرئيات من جهة واحدة ، ولأن الانتفاع بالسمع في مقام الهدايات والنبوات أكثر ، هذا بالنسبة للعباد لا يكاد يتخلف فيأتي البصر قبل السمع إلا لملحظ بلاغي »[1] .

ثم يُخرِّج الراجحي الآيات التي قُدِّم فيها البصر على السمع تخريجًا لا يخالف عليه .. ثم يقول : « أما بالنسبة إلى الله جَلَّ جلاله فالأمر فيه على خلاف البَشر لا ترتيب ولا تفاوت عنده بين المسموعات والمبصرات ، فإذا جاء البصر متقدمًا على السمع ـ كما في سورة الكهف ـ أو جاء السمع مُقدَّمًا على الرؤية ـ كما في سورة طه ـ فلا غضاضة في ذلك لا سيما إذا كان كل واقعًا موقعه لمناسبات لفظية ومعنوية تقضي بذلك »[1].

وقد خولف هذا الأصل ـ شأنه شأن كل الأصول ـ لاعتبارات مناسبة ، فقوله تعالى في سورة الكهف : ﴿ أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ ﴾ قد تقدَّم عليه قوله : ﴿ لَهُۥ

---

(١) المنهج الحديث في تفسير أحسن الحديث : دكتور عبد الغني عوض الراجحي ص٨٣، ٨٤ .

غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ والغيب شامل للمبصرات والمرئيات والمسموعات وغيرهما ، لكن ما غاب من المخاطب من مبصرات السموات والأرض ـ إذ هو الكون كله وما وقع عليه بصر المخاطب من حيز ضيق محدود ـ أكثر بهذا الاعتبار مما غاب عنه من مسموعات .. لذلك اقتضى المقام الإتيان بالبصر مقدَّمًا على السمع .

وقوله تعالى فيها أيضًا : ﴿ ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴾ (الكهف:١٠١) ، حيث قدَّم البصر على السمع على خلاف الأصل ، لأن هذه الآية تقدَّم عليها قوله تعالى : ﴿ وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَٰفِرِينَ عَرْضًا ﴾ (الكهف:١٠٠) أي عرضناه ليروها ، فناسب ذلك تقديم البصر على السمع .

وأما قوله تعالى في سورة الأعراف : ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ﴾ (الأعراف:١٧٩) . حيث قدَّم الأعين على الآذان . فلأنه ـ سبحانه ـ شبههم بالأنعام فأخَّر السمع ليكون مجاورًا لتشبيههم بها ، لأن الأنعام لا تختلف رؤيتها للأشياء عن رؤية الإنسان لها ، وإنما يقع التخالف في السمع إذ لا يميز الحيوان بين النصح وغيره من الأقوال ولا تثمر فيه النُّذُر .

بقي تقديمه في سورة الإسراء في قوله تعالى : ﴿ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ﴾ (الإسراء:٩٧) ، حيث قدَّم العمى الذي هو ضد الإبصار ، وأخَّر الصمم الذي هو ضد السمع ، فذلك لمناسبة الحشر على الوجوه لأن مَن ألقى على وجهه ثم سُحِبَ عليه لم يبصر شيئًا ولم يستطع أن يتكلم بكلام مسموع فتأخذه دهشة الهول فلا يكاد يسمع مما حوله شيئًا . وعلى هذا النسق العجيب جاءت الآية الحكيمة .

● خطأ وقع فيه ابن الصائغ :

وبهذا يستبين الخطأ الذي وقع فيه ابن الصائغ ، وشيء آخر ..... وأنا لا أريد أن أذكر كل ما ساقه ابن الصائغ من أمثلة قدَّم فيها الأشرف على غيره ... وإنما أتناول بالذكر والتفصيل ما جانبه فيها الصواب .. ولذلك فإن هناك خطأ آخر نأخذه عليه .

وهو أنه قرر أن الإنس يُقدَّم على الجن في القرآن الكريم في كل موضع وردا فيه لشرف الإنس على الجن !!

وهذا خطأ أيضًا .. وليتضح لنا وجه هذا الخطأ نذكر استعمالات القرآن للجن والإنس مجموعين في سياق واحد .

قال سبحانه : ﴿ يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَقُصُّونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِي ﴾ (الأنعام:١٣٠).

﴿ قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُم مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ ﴾ (الأعراف:٣٨) .

﴿ وَلَقَدۡ ذَرَأۡنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ ﴾ (الأعراف:١٧٩) .

﴿ وَحُشِرَ لِسُلَيۡمَٰنَ جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ ﴾ (النمل:١٧) .

﴿ وَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ فِيٓ أُمَمٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِم مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ ﴾ (فصلت:٢٥) .

﴿ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ ﴾ (فصلت:٢٩) .

﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ فِيٓ أُمَمٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِم مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ ﴾ (الأحقاف:١٨).

﴿ وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ ﴾ (الذاريات:٥٦) .

﴿ يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ إِنِ ٱسۡتَطَعۡتُمۡ أَن تَنفُذُواْ ﴾ (الرحمن:٣٣) .

﴿ وَتَمَّتۡ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ﴾ (هود:١١٩) .

﴿ وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ﴾ (السجدة:١٣) .

﴿ ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ ۝ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ﴾ (الناس:٥،٦).

هذه اثنتا عشرة آية جاء الجن والإنس ، أو الجِنَّةِ والناس ، مجموعين فيها في سياق واحد .

مقدَّمًا فيه الجن على الإنس ، والجِنَّة على الناس .. وهذا يهدر ما ذهب إليه ابن الصائغ من أساسه .

وهناك مواضع قُدِّم فيها الإنس على الجن وهي :

﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴾ (الرحمن:٣٩).

﴿ فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ ﴾ (الرحمن:٥٦).

﴿ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ ﴾ (الرحمن:٧٤).

﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِىٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ ﴾ (الأنعام:١١٢).

﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ ﴾ (الإسراء:٨٨) .

﴿ وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن تَقُولَ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾ (الجن:٥).

وهذه ست آيات أورد القرآن فيها الإنس والجن أو الجان مجموعين في سياق واحد مُقدِّمًا فيه الإنس على الجن ، وعلى الجان .

● **عرض ونقد وتحليل :**

وبمقارنة يسيرة بين الطائفتين يتضح أن ورود الجن مقدَّمًا على الإنس في القرآن الكريم أكثر كثرة نسبتها ٢-١ أو ١٢-٦ .

فكيف ساغ لابن الصائغ أن يزعم أن الإنس يأتي مقدَّمًا على الجن في القرآن الحكيم في كل موضع اجتمعا فيه ؟!!

وكيف جاز للسيوطي أن يتابعه على هذا ، وهو العالِم المحرر المدقق ، دون أن يشير إلى وجه الخطأ فيه ؟ .

وحتى في المواضع التي قُدِّم فيها الإنس على الجن لا يستقيم قول ابن الصائغ أن التقديم فيها لتشريف المقدَّم .

وإلا فأي تشريف يعود على الإنس في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ ﴾ (الأنعام:١١٢) .

إن تحرير القول في هذه المواضع أن يدار الأمر فيها من حيث التقديم والتأخير على غير هذا الوجه الذي ذهب إليه ابن الصائغ .

ونحن نُخرِّج مثالين منها من كل طائفة مثال على خلاف ما ذكره هو من تفسير لكون ذلك مقياسًا لما بقي من أمثلة :

المثال الأول : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ ﴾ .

في هذه الآية قُدِّم الإنس على الجن .. لماذا ؟

ليس للتشريف قطعًا ـ كما يرى ابن الصائغ ـ لأن المقام ليس مقام تشريف وهذا ظاهر .

إذن فما هو الوجه اللائق لتفسير هذا التقديم ؟

والذي أراه ـ وأرجو أن يكون سديدًا ـ أن سر التقديم هنا : لأن عداوة الإنس للرسل ظاهر أمرها ، وعنادهم لهم لا يحتاج إلى دليل ، تحدَّث عن ذلك القرآن مبيِّنًا الصراع الطويل بين قُوَى الهداية والخير متمثلة في الرسل ، وقُوَى الضلال والشر متمثلة الناس المخالفين لدعوة الرسل ، فبنو إسرائيل ـ مثلاً ـ وهم من الإنس تمردوا على الرسل وقتلوهم ، ولم تقتل الجن رسولاً أو نبيًّا.

هذا الظهور في عداوة الإنس للرسل جعلهم أصلاء في هذا المقام جديرين بالتقديم فيه .

أما عداوة الجن للرسل فهي مساع وحيل متخفية ، يدركها العقل ولا تدركها الحواس ، فهي ـ بهذا الاعتبار ـ تأتي في المرحلة الثانية بعد عداوة الإنس للرسل والتمرد عليهم وقتلهم .

فالتقديم ـ إذن ـ ليس للتشريف ، بل لأن المقدَّم أكبر شأنًا من حيث اتصاله بالحقيقة التي سيق من أجلها الكلام .

الموضع الثاني : ﴿ ٱلَّذِى يُوَسۡوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ ۝ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ﴾ (الناس:٥،٦) .

وفي هذا الموضع قُدِّمت الجِنَّة على الناس ، لأن المقام يقتضي ذلك ، المقام هنا وسوسة خفية ، وإغراء متستر ، والجن ـ حيث يروننا ولا نراهم ـ أقدر على هذه الوسوسة ، وهي بهم أليق ، إغراء خفي ، ومغر أشد خفاء ، على هذا المنهج الذي خرَّجنا عليه المثالين يجب أن نفهم التقديم والتأخير في هذه المواضع وما أشبهها ، لا على ما ذهب إليه ابن الصائغ لأنه يحجر على التذوق الحر ، والبحث الجاد في توجيه الظواهر الفنية ، وهو أمر ليس بمقبول .

أما تقديم السمع على العلم ، فذلك ـ فيما أرى ـ من باب تقديم السبب على المسبب لأن السمع سبب من أسباب العلم ، أو من تقديم الخاص على العام .

وأما تقديم السمع على القُرب في الموضع المذكور فهو لا يبعد أن يكون من قبيل الترتيب الطبيعي بين الأشياء ، لأن مَن يُدعى فيستجيب يقرب من الداعي الذي دعاه .

ويرى ابن الصائغ أن تقديم «هارون» على موسى ، وموسى أشرف من هارون ، إنما هو مخالف للأصل ، وعزاه إلى مراعاة الفواصل ، وقد رددنا على هذه الشُّبهة من قبل في مبحث الفواصل .

● رأي صائب :

وقد وفق ابن الصائغ أيما توفيق في توجيه التقديم في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ ﴾ (السجدة:٢٧) .

فقد حمل التقديم في «أنعامهم» على «وأنفسهم» حيث تقدم ذكر الزرع ، وهو مرعى الأنعام ، وقد جاء على الأصل في آية عبس : ﴿ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ ﴾ (النازعات:٣٣) لأن سياق الحديث فيه طعام الإنسان ، حيث قال سبحانه : ﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ ﴾ (عبس:٢٤) .

ولأن الآية تقدم فيها كلمة «متاعًا» وهذا يقتضي تقديم مَن هو أكثر تذوقًا للمتاع وفهمًا له ، وهو الناس[1] .

● السموات لم تُقدَّم على الأرض دائمًا :

ويرى كذلك تقديم السموات على الأرض من أجل شرف السماء .. ويُرَد عليه أن الأرض جاءت مقدَّمة على السموات في مواضع منها : ﴿ تَنْزِيلًا مِمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى ﴾ (طه:٤) .

ولعله يقول : إن التقديم هنا لمراعاة الفواصل ـ وحتى لو سلَّمنا له بذلك ـ فإنه زعم أن السموات في القرآن ـ دائمًا ـ مقدَّمات على الأرض وهذا يخالفه!

٤- المناسبة ، وقد جعلها نوعين :

الأول : مناسبة المقدم لسياق الكلام ومن أمثلته عنده الآيات الآتية :

﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾ (النحل:٦) ، ولم يكتف في هذا الموضع بذكر المثال بل حلله فقال : « .. لأنها حالة إراحتها آخر النهار يكون الجمال بها أفخر ، إذ هي بطان ، وحالة سراحها للمرعى يكون الجمال بها دون الأول ، إذ هي فيه خماص»[2].

---

(١) ابن الصائغ يسمي ما كان مثل هذا : تقديم المناسبة كما سيأتي .. فكيف يذكره في ما سماه بتقديم التشريف .

(٢) معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي : جـ ١ .

ويؤيد الزمخشري هذا التوجيه ، ويكاد أن يتفقان في العبارة[1].

أما النوع الثاني : فهو مناسب لفظ لما له من التقدم نحو : ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ ﴾ (الحديد:٣).

وقوله : ﴿ لَهُ ٱلْحَمْدُ فِي ٱلْأُولَىٰ وَٱلْآخِرَةِ ﴾ (القصص:٧٠).

أما قوله تعالى : ﴿ فَلِلَّهِ ٱلْآخِرَةُ وَٱلْأُولَىٰ ﴾ (النجم:٢٥) . فالتقديم ـ عنده ـ لمراعاة الفواصل .

وقد وردت «الآخرة» مقدَّمة على «الأولى» في المواضع الآتية : ﴿ فَلِلَّهِ ٱلْآخِرَةُ وَٱلْأُولَىٰ ﴾ (النجم:٢٥).

﴿ فَأَخَذَهُ ٱللَّهُ نَكَالَ ٱلْآخِرَةِ وَٱلْأُولَىٰ ﴾ (النازعات:٢٥) .

﴿ وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَٱلْأُولَىٰ ﴾ (الليل:١٣).

وقد علمنا تصرف ابن الصائغ فيما يخالف قاعدته أن يحمله على مراعاة الفواصل كما مَرَّ .

٥- **الحث عليه** : ومن أبرز أمثلته عنده تقديم الوصية على الدَيْن في قوله تعالى : ﴿ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ﴾ (النساء:١١) وحُجَّته أن الوصية ضعيفة فلوأخِّرت لتهاون الناس في أمرهم فقُدِّمت للحث عليها ..

٦- **السبق** : إما باعتبار الإيجاد كتقديم الليل على النهار ، قال سبحانه : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُولِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ (آل عمران:١٩٠) .

وإما باعتبار الإنزال كقوله تعالى : ﴿ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ﴾ (آل عمران:٣،٤) .

أو باعتبار الوجوب والتكليف كقوله تعالى : ﴿ ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟ ﴾ (الحج:٧٧) .

---

(١) تفسير الكشاف للزمخشري : ٢٢/٤٦٢

وقوله : ﴿ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ (المائدة:٦) .

ولو قال هنا : من حيث الوجود الفعلي لكان أنسب .

أو باعتبار الذات ، كقوله تعالى : ﴿ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ (النساء:٣) .

وقوله : ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ (المجادلة:٧).

أما قوله تعالى : ﴿ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ ﴾ (سبأ:٤٦) . فقد علَّله بأنه للحث على الجماعة والاجتماع على الخير .

وكان الأولى أن يعتبر التقديم ـ هنا ـ باعتبار الوقوع التنجيزي لأن الرجل لا يكون زوجًا لاثنتين حتى يكون ـ قبلاً ـ زوجًا لواحدة .. وهكذا في البواقي .

أو يكون التقديم باعتبار الترتيب التصاعدي ، أو من باب تقديم الأقل على الأكثر ، والوجه الأولى ـ مما ذكرناه نحن ـ أقوى هذه الوجوه جميعًا .

٧- السببية : كتقديم «العزيز» على «الحكيم» ، لأنه عزَّ فحكم . و«العليم» على «الحكيم» ، لأن الإحكام والإتقان ناشئان عن العلم .

قال : وأما تقديم «حكيم» على «عليم» في الأنعام[١] . فلأن المقام تشريع الأحكام ومنه تقديم العبادة على الاستعانة في قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (الفاتحة:٥).

وذلك لأنها سبب حصول الإعانة ، ويتفق ضياء الدين بن الأثير مع ابن الصائغ في هذا التوجيه[٢].

● **تقديم ذو وجهين :**

ويخالفهما العز بن عبد السلام إذ يقول[٣].

«وقدَّم ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ على ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ـ لأن ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ـ خبر بمعنى الدعاء فيكون من النصف المختص بالعبد ، والعبادة

---

(١) ورد لفظ «حكيم» مقدمًا على «عليم» في الأنعام في ثلاث آيات في : ٨٣ ، ١٢٨ ، ١٤٩ .

(٢) المثل السائر لابن الأثير : ٢/ ٣٢٠

(٣) مشكل القرآن : للعز بن عبد السلام ط. الكويت ص ١٤، ١٥ .

مختصة بالله تعالى فقدَّم ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ليقع ما لله في نصفه ، وما للعبد في نصفه . أو قُدِّم اهتمامًا بالعبادة لأنهم يُقدِّمون الأهم» .

فالتقديم هنا عند العز محتمل لوجهين :

(١) أن يكون لما بيَّنه من جَعْل ما لله لله ، وما للعبد للعبد ، وهذا التوجيه تبدو فيه روح عبد السلام فقيهًا محدثًا .

(٢) أن يكون التقديم من أجل أهمية العبادة على الاستعانة ، وهنا يبدو هو بلاغيًا متذوقًا .

٨- **الكثرة على القلة** : ومن أمثلته عنده قوله تعالى : ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ﴾ (فاطر:٣٢) . قَدَّم «الظالم» لكثرته ، ثم «المقتصد» ثم «السابق» ، وجعل منه تقديم السارق على السارقة والزانية على الزاني لأن السارق أكثر من السارقة ، والزانية أكثر من الزاني .

ويرى العلاَّمة أبو السعود في تفسيره : أن المرأة هي الداعية إلى الزنا وبها تتعلق الرغبات .. لذلك قُدِّمت .

والذي أراه : أن تقديم السارق على السارقة لأن معرَّة السرقة في الرجل أكبر شأنًا منها في المرأة .. لأنه المكلَّف جلب الرزق لنفسه ولمن يعول ، فوقوعه في السرقة قدح في قُدرته ، وتقصير في مهمته ، فكان حريًّا به وهو الرجل القادر على العمل والكدح أن لا يفعل ما يقعد به عن الشرف والكرامة .

وأما تقديم الزانية .. فلأنها أيضًا تلحقها من المعرَّة منه ما لا يلحق الزاني ، فقد يترك بها الزنا علامات مادية كزوال البكارة والحمل السفاح وما إلى هذه الاعتبارات ، فقدَّم في كل موضع ما يناسبه باعتبار ما ذكرناه ، والنكات ـ كما يقولون ـ لا تتزاحم ، فقد يكون المراد بالتقديم جميع ما سبق ما دام لا تناقض أو تنافي بينها .

٩- **الترقي من الأدنى إلى الأعلى** : وقد مثَّل له بأمثلة كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ ﴾ (الأعراف:١٩٥) .

قال : بدأ بالأدنى لغرض الترقي ، لأن اليد أشرف من الرجل ، والعين أشرف من اليد ، والسمع أشرف من البصر .

١٠- **التدلي من الأعلى إلى الأدنى** : ومن أمثلته ـ عنده ـ قوله تعالى : ﴿ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ﴾ (الكهف:٤٩) .

● **مقارنة بين المنهجين :**

عرضنا ـ في إيجاز ـ نظريتين في التقديم ، إحداهما نظرية البلاغيين ، والثانية نظرية ابن الصائغ ، ونخلص الآن إلى الموازنة بينهما .

**أولاً** : نظرية البلاغيين تشمل كل أنواع الكلام سواء أكان قرآنًا أو حديثًا ، أو شعرًا ، أو نثرًا ، فهي تنظر في جميع الأساليب بلا خلاف .

أما نظرية ابن الصائغ فإنها خاصة بالتنزيل الحكيم ، ولم يُمثِّل لها من غير آياته .

وبهذا فإن نظرية البلاغيين أهم وأجدى لشمولها وعدم اختصاصها بنوع معيَّن من القول .

**ثانيًا : يأخذ على ابن الصائغ عدة أمور**

( أ ) إهماله أسبابًا هامة لم يتعرض لها ، وهي التقديم الذي يفيد الاختصاص وهذه وظيفة هامة جدًّا خاصة في دراسة التقديم في القرآن الكريم الذي قصر همه عليه ، وهذا قصور ظاهر .

(ب) أنه لم يلتزم الدقة في وضع القواعد ، والتمثيل لها ، وقد رأينا خلطه في التمثيل للنوعين الأولين اللذين هما التبرك والتعظيم ، كما أننا لم نجاره في ما ذكر من أمثلة عليه باعتبار وجه السر فيها والتمسنا وجهًا آخر للتقديم غير ما ذكره هو .

(جـ) ورأينا خطأه حين زعم أن الإنس يُقدَّم على الجن في القرآن في كل موضع ذُكِر فيه لأن الإنس أشرف من الجن ، وقد أثبتنا اثنى عشر موضعًا جاء

فيها الجن مقدَّمًا على الإنس على خلاف ما ذكر هو ، كما أننا التمسنا وجهًا للتقديم فيها على غير ما ذهب إليه هو .

ومثل ذلك الخطأ الذي وقع فيه أنه زعم أن السمع يُقدَّم على البصر في القرآن وأن سر التقديم هو التشريف .

وقد أثبتنا مواضع لم يتنبه إليها هو قُدِّم فيها البصر على السمع ، وقد خرَّجنا تلك الأمثلة على غير الوجه الذي ادعاه ، وقد سبقنا أحد الباحثين إلى شيء من ذلك أشرنا إليه في موضعه .

**ثالثًا** : أنه كما أهمل التقديم المفيد للاختصاص حصر بحثه في نوع معيَّن هو الأسماء والصفات المرتبطة ارتباطًا عطفيًا ، ولم يشر من قريب أو بعيد إلى تقديم المسند إليه ، أو المسند ، أو المفعول به ، أو متعلقات الفعل مما عني به البلاغيون عناية فائقة .

وحتى عندما يذكر مثالاً على ما يراه من قاعدة فإنه يكتفي بعرض المثال دون تحليل ، اللَّهم إلا فيما ندر كتوجيه تقديم الأنعام على ضمير المخاطبين ، وقد وُفِقَ فيه ، وكتوجيه تقديم الوصية على الدَّيْن ، وقد وُفِقَ فيه كذلك .

**رابعًا** : أن نظريته تعتمد على قواعد عامة تفتح بابًا من الخلاف معه عند التطبيق ـ كما رأينا ـ أما البلاغيون فقد بنوا نظرتهم على أسس وقواعد فنية يقل أو ينعدم الخلاف معهم فيها عند التطبيق .

**خامسًا** : أنه بحسب طبيعة منهجه ـ فاته الكثير من مظاهر التقديم في القرآن كتقديم السمع على العلم ، وقد خلا منهجه من الإشارة إليه مع كثرة ما سرد من أمثلة في باب التشريف بالذات .

**سادسًا** : ويؤخذ عليهما معًا ـ البلاغيين وابن الصائغ ـ أنهم يجعلون مراعاة الفواصل سببًا في التقديم ، وهذا اعتبار لفظي فحسب لا يليق أن نفهم على أساسه روائع التعبير في القرآن الكريم وحسب ابن الصائغ أنه مجتهد ،

والمجتهد لا يخلو من الأجر ـ إن حسنت النيَّة ـ أخطأ أو أصاب ، وبين الأجرين فرق ما بين الصواب والخطأ .

**سابعًا** : ويؤخذ على البلاغيين أنهم أهملوا كثيرًا من مظاهر الأسلوب فلم يتعرضوا لها تعرضًا كافيًا ، ولم يدخل شيء منها في حسابهم ، مثل تقديم الوصية على الدَّيْن لأنه ليس بمسند إليه ولا مسند ، ولا مفعول به ، ولا ظرفًا .. ومثل تقديم السمع على البصر ـ مما عني به ابن الصائغ ـ فلكل من النظريتين مزايا وعيوب ، ونحن في الكشف عن أسرار التقديم في القرآن الكريم محتاجون إلى النظريتين معًا ، وإلى غير هاتين النظريتين ، من كل ما يعيننا على فهم التقديم في القرآن الكريم .

هذا ما يمكن أن يقال عن نظريتي البلاغيين ، وابن الصائغ ، ولنعرض الآن ـ في إيجاز أيضًا ـ كلا من نظرية ابن الأثير ، ونظرية المفسرين في التقديم .

## ثالثًا : منهج ابن الأثير في التقديم

يقسم ابن الأثير التقديم إلى قسمين[1] :

**الأول** ، وسماه : ما يختص بدلالة الألفاظ على المعانى . ولو أخَّر المقدَّم ، أو قدَّم المؤخر لتغير المعنى .

**الثاني** ، وسماه : ما يختص بدرجة التقديم في الذِّكر ، لاختصاصه بما يوجب له ذلك .

والأول عنده نوعان :

١- ما يكون التقديم فيه هو الأبلغ ، كتقدم المفعول به على الفعل ، وتقديم الخبر على المبتدأ ، وتقديم الظرف أو الحال أو الاستثناء على العامل ، وقد مثَّل لها بأمثلة مصنوعة ، وهذا النوع يفيد عنده الاختصاص مرة ،

---

(١) المثل السائر لابن الأثير : ٢/٢١٧ وما بعدها .

ومراعاة نظم الكلام مرة أخرى ، وهو بهذا يرد على الزمخشري والبيانيين ، حيث يجعلون التقديم في هذا النوع ـ بكل صوره ، ومعهم الحق ـ مفيدًا للاختصاص :

ومراعاة نظم الكلام عنده أبلغ من الاختصاص وأوكد منه .

فما يفيد الاختصاص قوله تعالى : ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ (الزمر:٦٦) .

قال : « إنما قال : بل الله فاعبد» ولم يقل : « بل اعبد الله» ، لأنه إذا تقدَّم وجب اختصاص العبادة به دون غيره ، ولو قال : « بل اعبد» لجاز إيقاع الفعل على أي مفعول شاء[1] .

● **مراعاة النظم :**

ومما التقديم فيه ـ عنده ـ لمراعاة نظم الكلام قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (الفاتحة:٥).

قال : « وقد ذكر الزمخشري في تفسيره أن التقديم في هذا الموضع قُصِدَ به الاختصاص وليس كذلك ، وإنما قُدِّم لمكان نظم الكلام ، لأنه لو قال : « نعبدك ونستعينك» لم يكن له من الحسن ما لقوله : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ .

ألم تَرَ أنه تقدم قوله : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ (الفاتحة:٢،٣) . فجاء بعد ذلك قوله : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ وذلك لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون ، ولو قال : « نعبدك ونستعينك» لذهبت تلك الطلاوة ، وزال ذلك الحسن[2].

ثم يخلص من ذلك كله إلى إبطال ما ذكره الزمخشري وغيره من علماء

---

(١) المثل السائر لابن الأثير ص ٢١٨ .

(٢) المرجع السابق ص ٢١٩ .

البلاغة ، والحق أن الصواب جانبَ ابن الأثير في هذا ، والصحيح مذهب الزمخشري والبلاغيين .

ومن مراعاة نظم الكلام عنده قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ (طه:٦٧) .

ومنه أيضًا قوله تعالى : ﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴿٣٠﴾ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴿٣١﴾ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ ﴾ (الحاقة:٣٠-٣٢) .

ثم يقول : وله في القرآن نظائر كثيرة ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ ﴿٣٧﴾ وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٣٨﴾ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾ (يس:٣٧-٣٩).

فقوله : ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾ ، ليس تقديم المفعول فيه على الفعل من باب الاختصاص وإنما من باب مراعاة نظم الكلام ، فإنه قال : ﴿ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ .

وقال : ﴿ وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى ﴾ ، فاقتضى حسن النظم أن يقول : ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ ﴾ ليكون الجميع على نسق واحد في النظم ولو قال : «وقدرنا القمر منازل» لما كان بتلك الصورة في الحسن[1] .

وكذلك يرى في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴿١٠﴾ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ (الضحى:٩-١١) .

قال : إن تقديم المفعول في الموضعين الأولين لمكان حسن النظم[2].

● **مأخذنا على ابن الأثير :**

ويؤخذ على ابن الأثير إسرافه في حمل التقديم على مراعاة النظم أو ما يسميه أحيانًا : «الفضيلة السجعية» .

---

(١) المثل السائر لابن الأثير : ٢/٢٢٠ .

(٢) المرجع السابق : ٢/٢٢١ .

وليس له من دليل واحد يستطيع أن يقنعنا به لنجاريه فيما يقول .

إن الأمثلة التي ذكرها جاءت مستوفية لشروط إفادة القصر ، وهو في الوقت نفسه يفصل بينها .

فبعضها ـ عنده ـ يقيد القصر وهذا صحيح ، وبعضها لا يفيد ، وهذا غير صحيح ، لقد أغراه الحسن اللفظي فيه فراح يشيد به ، وينفي عنه إفادة القصر ، والواقع أنه يفيد الأمرين : القصر ـ كما يرى غيره ـ والحسن اللفظي ـ كما يرى هو ولا ينازعه في ذلك أحد .

وما الذي يمنع من إفادة القصر في قوله تعالى : ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾ (يس:٣٩) .

لقد أجمع البيانيون أن مثل هذا التعبير يفيد التوكيد والاختصاص مرة ، والتوكيد مرة أخرى على حسب تقدير المحذوف .

ولو كان المراد الحسن اللفظي ـ أي بدء الجمل بأسماء كما يقول ـ لما جاءت القراءة المشهورة التي هي النصب ، لأن الرفع يوفي بالغرض حينئذ ، وقراءة الرفع هنا قراءة صحيحة كما نص عليها الشيخان أبو السعود[1] والزمخشري[2] .

وكذلك لا يسلم قوله بالحسن اللفظي فقط في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ (الضحى:٩) ، لأن لو كان الأمر ـ كذلك ـ لوجب التماثل بين الفواصل ولقال ـ مثلاً ـ فخبر فتبنى الفواصل على حرف الراء .

أما تقديم الخبر فقد مثّل له بقوله تعالى : ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ (الحشر:٢)، وهو يرى في تقديم الخبر في هذا الموضع التدليل على فرط اعتقادهم في حصانتها ، وزيادة وثوقهم يمنعها إياهم .

---

(١) إرشاد العقل السليم ، أبو السعود العماوي : ٣٨٥/٤ .

(٢) تفسير الكشاف للزمخشري : ١٢/٤ .

قال : «وفي تصويب ضميرهم اسمًا لأن بناء الجملة عليه ، دليل على تقريرهم في أنفسهم أنهم في عزة وامتناع لا يبالي معها بقصد قاصد ، ولا تعرض متعرض ولا شيء من ذلك في قولك : وظنوا أن حصونهم مانعتهم من الله[1] .

قال : ومن غامض هذا الموضع قوله تعالى : ﴿ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ (الأنبياء:٩٧) . والتقدير : «فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة» .

ويفيد التقديم ـ عنده ـ أمرين :

الأول : تخصيص الأبصار بالشخوص دون غيرها .

الثاني : أراد أن الشخوص خاص بهم دون غيرهم ، دل على ذلك بتقديم الضمير أولاً ، ثم بصاحبه ثانيًا ، كأنه قال : فإذا هم شاخصون دون غيرهم ، ولو لم يرد هذين الأمرين لقال : فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة[2] .

والذي أراه في هذه العبارة ـ بعد موافقة ابن الأثير على إفادة التعبير الأمرين ـ أن إفادة اختصاصهم بهذه الحالة ، مستفاد من اختصاص شخوص الأبصار بدلالة الالتزام فليس في التعبير قصر اصطلاحي يفيد الأمرين معًا وتفسير ابن الأثير يفيد هذا المعنى .

● **تقديم الظرف :**

أما تقديم الظرف عند ابن الأثير ، وهو يشمل الظرف الاصطلاحي والجار والمجرور ، فيكون على الوجوه الآتية :

١- إذا كان مقصودًا به الإثبات فالتقديم فيه أولى من التأخير وهو ـ في هذه الحالة ـ يفيد القصر ، ومثّل له بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾ (الغاشية:٢٥،٢٦) .

---

(١) المثل السائر لابن الأثير : ٢/٢٢٢ .

(٢) المرجع السابق : ٢/٢٢٣ (بتصرف في الصياغة) .

وبقوله أيضًا : ﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۖ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ ﴾ (التغابن:١) .

والتقديم في هذه الصورة مفيد للقصر ، لكنه غفل عن موضع وهو «لله» حيث قدَّم الجار والمجرور على الفاعل : ﴿ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ ، فلم يشر إليه وقصر ملاحظته على : ﴿ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ ﴾ .

ويحمل ابن الأثير مواضع كثيرة وردت في القرآن الكريم وقدَّم فيها الظرف فهي مفيدة للاختصاص حتى على حسب ما قرره هو هنا ، لكنه يحملها على الحسن اللفظي وهذه الفكرة تستبد به كثيرًا قال : وقد استُخدم تقديم الظرف في القرآن كثيرًا كقوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ (القيامة:٢٢،٢٣) . أي تنظر إلى ربها دون غيره .

فتقديم الظرف هنا ليس للاختصاص ، وإنما هو كالذي أشرتُ إليه في تقديم المفعول ، وأنه لم يُقدَّم للاختصاص وإنما قُدِّم من أجل نظم الكلام[1] .

وأنت ترى أن ابن الأثير يناقض نفسه في هذا الكلام حيث ينفي عن هذه الأمثلة إفادة الاختصاص ، ثم يعود فيفسرها تفسيرًا قصريًّا ، ألم يقل في قوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ أي : تنظر إلى ربها دون غيره ؟ .

ومن المواضع التي يرى أنها لا تفيد الاختصاص ، بل هي لمراعاة نظم الكلام النصوص القرآنية الآتية :

قوله تعالى : ﴿ وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ۝٢٩ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ ﴾

(القيامة:٢٩،٣٠).

وقوله تعالى : ﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمُسْتَقَرُّ ﴾ (القيامة:١٢) .

وقوله تعالى : ﴿ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴾ (الشورى:٥٣) .

---

(١) المثل السائر لابن الأثير : ٢/٢٢٤ .

وقوله تعالى : ﴿ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ (هود:٨٨) .

قال بعد أن ذكرها : « فإن هذه جميعها لم تُقدَّم فيها الظروف للاختصاص وإنما قُدِّمت لمراعاة الحُسن في نظم الكلام فاعرف ذلك »[١] .

وقد وَهِمَ ابن الأثير في هذه النظرة التي لم يستطع أن يشفعها بدليل ، فهي ـ قطعًا ـ للاختصاص .. وذلك أمر يوحي به التعبير نفسه ، ويؤكده المعنى المدلول عليه بهذا التعبير .

وإذا كان مقصودًا به النفي فيحسن فيه الأمران : التقديم والتأخير ، ولكل منهما موضعه .

فتقديمه في النفي مفيد للقصر ـ عنده ـ وهو كذلك عند غيره ، أما التأخير فلا يفيد سوى النفي المجرَّد ، وعبارته في ذلك : « فأما تقديمه في النفي فإنه يقصد به تفضيل المنفي عنه على غيره ، وأما تأخيره فإنه يقصد به النفي أصلاً من غير تفضيل » .

وظاهر أنه يريد بالتفضيل : القصر ، وبنفيه عدم القصر ، وذكر للتأخير قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ (البقرة:٢) وهذا حق .

أما التقديم فقد مثَّل له بقوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ (الصافات:٤٧) ، ثم قال : « فإنه إما أخَّر الظرف في الأول لأن القصد من إيلاء حرف النفي الريب نفي الريب عنه ، وإثبات أنه حق وصدق ، لا باطل وكذب .. ولو أولاه الظرف لقصد أن كتابًا آخر فيه الريب لا فيه ، كما قصد في قوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ فتأخير الظرف يقتضي النفي أصلاً من غير تفضيل ، وتقديمه يقتضي تفضيل المنفي عنه[٢] .

ويمثل للحال والاستثناء بأمثلة مصنوعة وينتهي من ذلك كله إلى أن الكلام فيها مثل الكلام في غيرها ـ يريد الظرف ـ حسب التفصيل المتقدم .

---

(١) المثل السائر لابن الأثير : ٢/٢٢٥ .

(٢) المرجع السابق : ٢/٢٢٦ .

● تعقيب :

إن الظرف ـ مطلقًا ـ سواء أكان في النفي أو في الإثبات ، يخضع لقواعد مضبوطة من حيث إفادة القصر وعدمه ، فما فائدة هذه التقسيمات إذن ، اللَّهم إلا ما ادعاه من أن نوعًا من التقديم في الإثبات ، لا يأتي للقصر ، بل لمراعاة نظم الكلام وهذا منحى ثبت ضعفه فيما سبق .

## ٢- النوع الثاني من القسم الأول :

وهو ما يكون التأخير فيه هو الأبلغ ، وضابطه عنده :

أن يُقدَّم ما الأولى به التأخير ولأن المعنى يختل ويضطرب ويسميه «المعاظلة المعنوية» كتقديم الصفة على الموصوف ، وتقديم الصلة على الموصول ، وبدهي أنه ليس لهذا النوع أمثلة من القرآن الكريم ، إذ هو ضرب نازل من الكلام لذلك مثَّل له ابن الأثير بأمثلة خارجة معيبة وهذا النوع يسميه البلاغيون «التعقيد» ، ومن أمثلته عند ابن الأثير قول الشاعر :

فَقَدْ ـ وَالشَّكُّ ـ بَيِّنَ لِي عَنَاءٌ بِوشْكِ فِرَاقِهِمْ صُرَدٌ يَصِيحُ

وتقدير الكلام : صُرَدٌ يصيح بوشك فراقهم بيَّن لي عناء ، حيث قَدَّم المعمول : «بوشك فراقهم» على العامل : «يصيح» ، والصُرَد طائر ضخم الرأس يصيد العصافير ، ومنه أيضًا قول الشاعر :

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطٍّ بَهْجَتُهَا كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمُ

والتقدير : فأصبحت بعد بهجتها قفرًا كأن قلمًا خط رسومها .

وغيرهما كثير ذكره ابن الأثير ثم نقده ورماه بالغموض الذي لا يتضح معه مراد الكلام إنما يُقصد به الإيضاح والإفهام[1] .

● القسم الثاني ـ من قسمي التقديم ـ عند ابن الأثير :

وهو الذي يختص بدرجة التقدم في الذِّكر لاختصاصه بما يوجب له ذلك.

---

(١) المثل السائر لابن الأثير : ٢/٢٢٩ .

وقد أبان ابن الأثير أن هذا القسم لا يحصره حد ، ولا ينتهي إليه شرح ، والذي ذكره هو منه . نبذة مختصرة ليقاس عليها غيرها كما يقول هو[1].

وذكر من أسبابه ما يأتي :

١- تقديم السبب على المسبب : ومثَّل له بقوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (الفاتحة:٥) حيث قُدِّمت العبادة على الاستعانة لأنها سببها ، وقد علمنا رأي العز بن عبد السلام فيها[2] .

وقوله تعالى : ﴿ لِّنُحْيِيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَٰمًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا ﴾ (الفرقان:٤٩) .

حيث قُدِّمت حياة الأرض على حياة الأنعام والناس ، لأن حياة الأرض سبب فيما بعدها من حياة الأنعام والناس[3] .

٢- تقديم الأكثر على الأقل : وهو ـ هنا ـ يتفق مع ابن الصائغ ومثاله من القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ (فاطر:٣٢) .

٣- تقديم الأفضل على المفضول : ولم يمثِّل له من القرآن بل اكتفى بأنه لو عكس الترتيب في الآية السابقة لكان فيها ذلك .

ولست أدري لماذا لم يمثِّل له ، والقرآن مشحون بمثل هذا النوع ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (المنافقون:٨) وقوله تعالى : ﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ ﴾ (النحل:٨) . فإن ما قُدِّم أفضل من حيث الانتفاع به فالخيل أفضل الأنواع ، والحمير أفضل من البغال .

٤- تقديم الأعجب فالأعجب : ومثَّل له بقوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾ (النور:٤٥).

---

(١) المثل السائر لابن الثير : ٢/٢٣٠ .

(٢) راجع ص ١٠٨ من هذا البحث .

(٣) المثل السائر لابن الأثير : ٢/٢٣٤ .

٥- تقديم المناسب : ومثَّل له بقوله تعالى : ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ كَفُورٌ ۝ لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَـٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴾ (الشورى:٤٨،٤٩) .

فتقديم الإناث على الذكور ـ مع أن الذكور أشرف ـ ليناسب ما يرونه بلاء البلاء .

ومثَّل له بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ۚ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ (يونس:٦١) لأنه حين ذكر شهادته على شئون أهل الأرض وأحوالهم ووصل ذلك بقوله : «وما يعزب» لاءم بينهما لِيَلِى المعنى المعنى[1] .

● **أبرز ملامح منهج ابن الأثير :**

هذه خلاصة سريعة لنظرية ابن الأثير في التقديم : فما هي ـ إذن ـ أبرز خصائصها ؟

والجواب :

**أولاً** : أنه يجمع بين طريقتي ابن الصائغ والبلاغيين فهو حين يوجه تقديم حياة الأرض على حياة الأنعام والناس ، وحين يوجه تقديم الظالم لنفسه على المقتصد ، وحين يوجه تقديم العبادة على الاستعانة ، وحين يوجه هذا كله وما كان على شاكلته مما ليس بمسند إليه ولا بمسند ، فإنه ينهج نهج ابن الصائغ .

وحين يتلمس أسباب تقديم المفعول والظرف والحال والاستثناء .. والخبر ، حين يوجه هذا كله فإنه ينهج نهج البلاغيين مع ولوعه بكثرة التقسيمات والتنويعات كما مرَّت بنا في دراسة منهجه .

**ثانيًا** : أنه يميل إلى التطرف ـ كثيراً ـ ومخالفة ما عليه الإجماع ، كإخضاعه أنواعًا شتَّى من التقديم لحسن النظم ، نافيًا عنه إفادة الاختصاص مع أنه في الواقع مفيد للاختصاص .

---

(١) المثل السائر لابن الأثير : ٢/٢٣٤ .

**ثالثًا** : أنه يهتم بالنصوص القرآنية ، ويتخذ منها المورد الأولى لأمثلة مبيِّنًا ما فيها من وجوه الجمال الفني ، والحُسن اللفظي .

**رابعًا** : أنه يجمع إلى العلم العقل الذكي ، والذوق الحساس ، فهو لذلك كان ناقدًا طويل الباع ، صائب الحكم في أكثر قضاياه التي تعرَّض لها ، ومنهجه مجد إلى حد كبير في فهم أسرار التقديم في القرآن الكريم .

## رابعًا : منهج المفسرين في التقديم

قد تكون الفروق دقيقة بين ما نسميه بمنهج المفسرين ، وبين الطُرق الثلاث المتقدمة ـ طريقة ابن الصائغ وطريقة البلاغيين وطريقة ابن الأثير ـ والذي دعاني إلى أن أفرد بحثًا خاصًا تحت هذا العنوان « منهج المفسرين » أني رأيت المفسرين أنفسهم قد تمرسوا هذا الفن حين تصديهم لشرح كتاب الله وإيضاح معانيه ، وبيان مظاهر الجمال والإعجاز فيه .

ورأيت هذه الطريقة ـ طريقة المفسرين ـ قد استوعبت ما ذهب إليها أصحاب المناهج السابقة ، فهي لا تتقيد بما قيَّد البلاغيون به منهجهم ولا بما حصر فيه ابن الصائغ فكرته ولا بما دار في فلكه ابن الأثير ، فهي تجمع ما تفرَّق من هذه الطُرق من محاسن ، ولذلك كان للمفسرين جولات غنية جدًا في فهم التقديم في القرآن والكشف عن أسراره المختلفة .

وكل ما يؤخذ عليهم أنهم قد ينساقون ـ أحيانًا ـ وفي بعض المواضع إلى إرجاع شيء من التقديم إلى رعاية الفواصل ـ كما يقول البلاغيون ـ أو حُسن النظم السجعي كما يقول ابن الأثير .

ولما كان تتبع أسفار التفسير ـ وهي كثيرة ـ ليس بمستطاع هنا ، فإني سأعتمد أساسًا على اثنين منهم هما :

١ - العلاَّمة أبو السعود في تفسيره المسمى « إرشاد العقل السليم ، إلى مزايا الكتاب الكريم » .

٢- الإمام محمود بن عمر الزمخشري ، في تفسيره المسمى « الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل » .

## أولاً : من تفسير أبي السعود

### ١- تقديم التحلية على اللباس :

قال تعالى : ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ۖ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴾ (الحج:٢٣) :

يقول العلامة أبو السعود في تقديم التحلية على اللباس : « للإيذان بأن ثبوت اللباس لهم أمر محقق ، غني عن البيان ، إذ لا يمكن عراؤهم عنه ، وإنما المحتاج إلى البيان أن لباسهم ماذا ؟ بخلاف الأساور واللؤلؤ فإنها ليست من اللوازم الضرورية ، فجعل بيان تحليتهم بها مقصودًا بالذات ، ولعل هذا هو الباعث إلى تقديم بيان التحلية على بيان حال اللباس »[1] .

فهذا البحث ليس في تقديم المسند إليه أو المسند ، أو متعلقاتهما مما يعني به علماء البلاغة ، وإنما هو تقديم معنى على معنى بغض النظر عن الألفاظ الدالة عليه وتحت أي ضابط يقع .

لذلك فهو أقرب إلى طريقة ابن الأثير والعلة أو السر في التقديم هنا ـ كما يراه أبو السعود ـ ليس من الأسرار التي أرجع إليها علماء البلاغة تقديم ما يُقدَّم ، وهو ما موفق في هذا التوجيه ، ويؤيده من النظم نفسه أن المعنى الأولى « التحلية » مدلول عليه بالجملة الفعلية ، التي تفيد التجدد والحدوث وطول الكلام في العبارة نفسها .

أما المعنى الثاني : فقد دَلَّ عليه بعبارة موجزة قوامها ثلاث كلمات : « ولباسهم فيها حرير » ، كما دَلَّ عليه بالجملة الإسمية التي تفيد الثبوت والدوام ، فكأن الله ـ سبحانه ـ في التحلية ، أراد أن ينشئ ويحدث معنى جديدًا فهي إذن تأسيس .

---

(١) تفسير أبي السعود : ١٥/٤ .

كذلك فقد عمد إلى ما هو حاصل معناه عند السامع «لباسهم» وجعله موضوعًا لحكم «حرير» فأفاد الخبر بيان النوع وليس المعنى الأصلي الحاصل على وجه الجملة !؟

فلله دُرّ أبي السعود فقد كان ملهَمًا وهو يقرر هذه الحقيقة .

ومع احترامنا لما يرى أبو السعود يمكن تخريج المسألة على الوجه الآتي:

● **توجيه آخر :**

إن التقديم هنا سببه تقديم الأضعف على الأقوى ، وإذا جاز هذا فإن له في القرآن نظائر وأشباهًا .

يقول الرازي في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ (الضحى:٩-١١):« قدَّم حق اليتيم والسائل ، لأنه غنى ، وهما محتاجان ، وتقديم حق المحتاج أولى» .

ولنا أن نقول على طريقته في تقديم اليتيم على السائل : « قدَّم اليتيم على السائل ، لأن اليتيم أضعف من السائل ، إذ هو لا يكون يتيمًا إلا دون البلوغ والرُّشد ، والسائل قد يكون بالغًا راشدًا ، فقدَّم ما هو مظنة الضعف وموضع الرعاية والعطف على ما هو ليس بهذه الحالة .

ويتأكد المعنى وضوحًا إذا أخذنا بالرأي القائل إن المراد بالسائل هو سائل العلم لا الطالب الصدقة[1] .

ونظيره ما تقدم عند ابن الصائغ في تقديم الوصية على الدَّيْن .

ولعل من هذا النوع تقديم الإناث على الذكور في معرض الهبات : ﴿ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴾ (الشورى:٤٩).

لأن الأنثى أقل شأنًا من الذكر في معرض الهبة ، وكان العرب يرون هبتها عارًا فقدَّمت الإناث على الذكور تنبيهًا لهم على خطأ تلك النظرة لإفادة أن الأنثى والذكر سواء كلاهما هبة من الله .

---

(١) تفسير جزء عم للإمام محمد عبده .

وهذا التوجيه أراه أنسب مما ذهب إليه ابن الأثير آنفًا حيث جعله بلاء ، كما كانوا ينظرون إليه ـ فقدم ليلائم البلاء[1] .

وقريب منه ما ذكره أبو السعود في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا ﴾ (التوبة:١١١) .

حيث قدَّم حالة القاتلية على المقتولية ، للإيذان بعدم الفرق بينهما في كونهما مصداقًا لكون القتال بذلاً للنفس .

والداعي إلى هذا التقديم أن الناس كانوا لا يساوون بين أن يَقتل المجاهد العدو ، وبين أن يُقتل هو ، فالاستشهاد أعظم صور الجهاد .

فأراد الله أن يبيِّن لهم أن كِلا العملين عظيم : القتل للعدو ، والقتل بيد العدو[2].

وعلى هذا فإن القرآن قدَّم الأضعف على الأقوى إشعارًا بتساويهما في الفضل .. هذا على قراءة حفص حيث قدَّم المبنى للمعلوم « فيَقتلون » على المبني للمجهول « يُقتلون » .

أما على قراءة مَن عكس ، فإن أبا السعود يرى تقديم الشهادة : رعاية لكونها عريقة في الباب ، وإيذانًا بعدم مبالاتهم بالموت في سبيل الله ، بل بكونه أحب إليهم من السلامة[3] .

## ٢- تقديم قصة نوح على مصاحبها :

وقال في تقديم قصة نوح عليه السلام على غيره ممن ذُكِرَ معه في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۖ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ (المؤمنون:٢٣) .

---

(١) انظر ص ١٢٠ من هذا البحث .

(٢) تفسير أبي السعود : ٢/٤٥١ (بتصرف) .

(٣) المرجع السابق : ٤/٤٣ .

قال : «وفي تقديم قصة نوح على سائر القصص ما لا يخفى وجهه ، وفي إيرادها إثر» ، قوله تعالى : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ (المؤمنون:٢٢) من حُسن الموقع ما لا يوصف .

فالتقديم هنا ذو غرضين :

١- مناسبة ما تقدم : حيث تقدَّم عليها الفلك والحمل عليه .

٢- الإشارة إلى سبقه في الوجود ففي التعبير تقديم بحسب الترتيب الزمني .

وهذا السبب الآخر لم يذكره أبو السعود صراحة بل اكتفى بكونه ظاهراً لا يخفى .. ولا يمكن أن يكون مراده غير ما ذكرناه .

### ٣- تقديم المحصنات على مصاحبها :

وقال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْغَٰفِلَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ (النور:٢٣) .

يرى أبو السعود أن في تقديم المحصنات الغافلات على المؤمنات ، وهي ثلاثة أوصاف لموصوف واحد ، إيذانًا بأن المراد الوصف المنبئ عما ذكر من صفتي الإحصان والغفلة ، وليس المراد المعنى المؤسس المصحح لإطلاق الاسم في الجملة ـ كما هو المتبادر على تقدير التقديم .

والخلاصة ـ عنده ـ أن ترتيب هذه الصفات الثلاث كما جاء في الآية مفيد بأنهن مؤمنات بكل ما يجب الإيمان به من الواجبات والمحظورات وغيرها إيمانًا حقيقيًّا تفصيليًّا .

### ● رأي لنا في المسألة :

هذا ما ذكره أبو السعود ، ويمكن توجيه التقديم على وجه آخر ، وهو أن الكلام مسوق للتشنيع على الرامين ، وتفظيع أمرهم بدليل قوله تعالى في عجز الآية : ﴿ لُعِنُوا۟ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (النور:٢٣) .

وإذا كان الأمر كذلك فإن تقديم «المحصنات» والية الفعل «يرمون» وإيقاعه عليها مباشرة يساعد على إبراز ذلك المعنى الذي هو التشنيع على الرامين وتفظيع حالهم لأن «الإحصان» ينافي مدلول الرمي إذ هو ـ أي الإحصان ـ نص في العفة الثابتة لهن .

ويناسب ذلك عطف «الغافلات» على «المحصنات» إذ المراد من الغفلة نفي أن يكون لهن أدنى شعوربما يُنسب إليهن لأنهن لم يأتينه من أصله ، وذلك بخلاف ما لو قدَّم «المؤمنات» لفات ذلك المعنى ، لأن المؤمنة قد تخطئ .

فكأن القرآن يقول : إنهم يرمون مَن شأنه ألا يُرمى لوجوده في الواقع على خلاف ما يدَّعون .

### ٤- توسط «الظرف» :

ومن روائع ما ذكره العلامة أبو السعود توجيهه لتوسط بين «لولا» وفعلها في قوله تعالى : ﴿ لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ ﴾ (النور:١٢) .

قال أبو السعود : «وتوسيط الظرف بين «لولا» وفعلها لتخصيص التحضيض بأول زمان سماعهم وقصر التوبيخ على تأخير الإتيان بالمحضض عليه إلى ذلك الأوان ، والتردد فيه . ليفيد أن عدم الإتيان به رأسًا في غاية ما يكون من القباحة والشناعة» .

وهذا فهم صادق لكلام الله الجزل ، نرى فيه أبا السعود لم يكتف بإرجاع التوسط الظرفي إلى سبب واحد ، بل أرجعه إلى ثلاثة أسباب .. وهو صائب الرأي في هذا وهو ينحو هذا المنحي العذب في تحليله البياني لكتاب الله الكريم .

ونختم جولتنا معه بهذا الموضع :

### ٥- تقديم المجرورات في «الشرح» :

قال تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ۝ ٱلَّذِىٓ أَنقَضَ ظَهْرَكَ ۝ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ (الشرح:١-٤) .

يقول أبو السعود :« وزيادة الجار والمجرور مع توسطه بين الفعل ومفعوله ، للإيذان بأن الشرح من منافعه عليه الصلاة والسلام ومصالحه ، مسارعة إلى إدخال المسرة في قلبه ، وتشويقًا له إلى ما يعقبه ليتمكن عنده وقت وروده فضل تمكن»[1] .

ويرى الإمام النيسابوري أن الجار والمجرور مقحم في هذه المواضع وفائدته الإجمال ثم التفصيل ، فهو يتفق مع أبي السعود في تقديره زائدًا ، ويختلف معه في التوجيه .

والقول بالزيادة في القرآن أمر ليس مقبولاً عند التحقيق ، فكل ما جاء في النظم الكريم له معنى دال عليه يزول بزواله ، لذلك فقد تصدى للرد على هذه الفرية ـ عمومًا ـ عالِم ملهم هو المغفور له محمد عبد الله دراز ونفي بالدليل المقنع أن يكون في القرآن زائد ، وفي موضوعنا هذا لم ترض صاحبة التفسير البياني[2] ما قال به أبو السعود والنيسابوري وهي ترى في الجار والمجرور في المواضع الثلاثة ضرورة بيانية اقتضاها المقام ولكنها لم تبيِّن وجه تلك الضرورة .

وأنا مع الرافضين للقول بالزيادة في القرآن في هذه المواضع ، وفي كل موضع يذهب فيه هذا المذهب ، والذي أراه في الجار والمجرور في المواضع الثلاثة المذكورة أنها واردة لتأكيد المعنى المفهوم من الجملة .

لذلك حرص القرآن الكريم على أن يذكر في كل موضع من المواضع الثلاثة الجار والمجرور المناسب للمعنى .

ففي الموضع الأول كان : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ (الشرح:١) . فالشرح خير ، فناسبه « لك» وقدِّم اهتمامًا به .

---

(١) تفسير أبي السعود : ٤/٧٨١ .

(٢) التفسير البياني : الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) .

وفي الموضع الثاني كان : ﴿ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ﴾ وقدَّم : «عنك» لنفس المعنى الذي قدَّم من أجله «لك» في الآية السابقة .

وفي الثالث كان : ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ فالرفع للذكر خير وشرف ولذلك عاد «لك» مرة أخرى ، لأنه مشعر بالنفع .

فلا زيادة ولا إقحام .. ولو تلا تال هذه الآيات محذوفًا منها الجار والمجرور لظهر الفرق من حيث اللفظ ، ومن حيث المعنى ، فما عليه النص الكريم وفيما عليه غيره بعد الحذف .

ويقول أبي السعود في الموضع الثاني : ﴿ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ﴾ وتقديمه على المفعول الصريح مع أن حقه التأخير عنه ، لما مَرَّ مرارًا من القصد إلى تعجيل المسرة والتشويق إلى المؤخر ، ولما أن في وصفه نوع طول ، فتأخير الجار والمجرور عنه مخل لتجاوب أطراف النظم[1] .

ويذهب الشيخ محمد عبده مذهب أبي السعود في توجيهات هذه الآيات فيقول : «والإتيان بالجار والمجرور - «لك» و«عنك» - وتقديمه على المفعول في الآيات الثلاث لزيادة التقرير والإسراع بالتبشير»[2] .

## ٦- سر تقديم المجرورات على «رجال» في آية النور :

ومما يفيد التقديم فيه أكثر من غرض قوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ۝ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ (النور:٣٦،٣٧).

قال أبو السعود : «رجال» : فاعل «يسبح» ، وتأخيره عن الظروف لما مَرَّ مرارًا من الاعتناء بالمقدَّم والتشويق إلى المؤخر ، ولأن في وصفه نوع طول فيخل تقديمه بحسن النظم .

وهذا التوجيه على قراءة مَنْ بنى الفعل للفاعل ، وقد فات أبو السعود أن في الآية ثلاثة ظروف متجاورة لم يشر إلى سر ترتيبها ، وهي :«له فيها بالغدو».

---

(١) تفسير أبي السعود : ٨٨٢/٤ .

(٢) تفسير جزء عم ص ١١٧ .

والذي يبدو أمام الباحث أن تقديم «لـه» على تاليه : «فيها بالغدو» لأن الضمير المجرور وهي «الهاء» عائد على اسم الجلالة ، فقدِّم إذن تعظيمًا لـه ، أما تقديم «فيها» فلأن الضمير المجرور ، عائد على «المساجد» أو «البيوت» وقد تقدم ذكرها في الكلام فكان تقديمها أولى من تقديم «بالغدو» .

هذه مُثل من تفسير أبي السعود ، عالج فيها التقديم بمنهج حر واسع النظرة وتفسيره حافل بمثل هذه الصور وهو ـ كما رأينا ـ مولع بتقصي الأسرار التي يفيدها التقديم فتراه يثبت لك في الموضع الواحد سرًّا أو سرين أو ثلاثة ، وهذه طريقة جديرة بالتقدير لفهم أسرار الكتاب الكريم وفهم مقومات الجمال الفني فيه .

## ثانيًا : من كشاف الزمخشري

لا فرق بين نظرة الزمخشري ونظرة أبي السعود في التقديم ، فهما جميعًا ينهلان من معين واحد ، وأبرز ما يمتاز به منهجهما هو الحرية ، وعمق النظرة ، وإن كان العلامة أبو السعود أرسخ قدمًا من الزمخشري في هذا المجال .

وقد سبق لنا أن وقفنا على شيء من توجيه الزمخشري للتقديم في قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾ (النحل:٦) [1] .

ونذكر من كشافه نموذجًا آخر لمعالجته للتقديم في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٦٧﴾ قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ۖ فَٱفْعَلُوا۟ مَا تُؤْمَرُونَ ﴿٦٨﴾ قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ ﴿٦٩﴾ قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴿٧٠﴾ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ

---

(١) انظر ص ١٠٦ من هذا البحث .

ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ۚ قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَـْٔتُمْ فِيهَا ۖ وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٧٢﴾ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (البقرة:٦٧-٧٣) .

يقول الزمخشري : « فما للقصة لم تُقَص على ترتيبها ، وكان حقها أن يُقدَّم ذكر القتيل ، والضرب ببعض البقرة على الأمر بذبحها ، وأن يقال : وإذ قتلتم نفسًا فادارأتم فيها فقلنا اذبحوا بقرة واضربوه ببعضها » .

ويجيب : « كل ما قُصَّ من قصص بني إسرائيل إنما قُصَّ تعديدًا لما وُجِدَ منهم من الجنايات ، وتقريعًا لهم عليها ، ولما جُدِّدَ فيهم من الآيات العظام .. وهاتان قصتان كل منهما مستقلة بنوع من التقريع وإن كانتا متصلتين متحدتين .

فالأولى لتقريعهم على الاستهزاء ، وترك المسارعة إلى الامتثال ، وما يتبع ذلك .

والثانية للتقريع على قتل النفس المحرَّمة ، وما يتبعه من الآية العظيمة ، وإنما قُدِّمت قصة الأمر بذبح البقرة ، على ذِكر القتيل ، لأنه لو عمل على أصله لكانت قصة واحدة ، ولذهب الغرض من تثنية التقريع .

● **أبرز ملامح منهج المفسرين :**

فالدراسة ـ هنا ـ لم تتعلق بتقديم المفردات ـ فضلاً عن أن تتعلق بمسند إليه أو مسند ، أو ظرف .. وإنما تعلقت بتقديم قصة على قصة ، بكل ما تحمله كل من القصتين من ألفاظ وعبارات ، وأبانت لهم سر تقديم قصة على أخرى ، كما أبانوا ـ أي البلاغيون ـ السر في تقديم خبر على مبتدأ ، أو ظرف على معمول آخر .

● اقتراح :

والسؤال الآن : أي هذه الطُرق أجدى في فهم التقديم في القرآن ؟

والجواب : هي كلها بعد تهذيب بعضها وإصلاح حواشيها .. أن القرآن كل حرف فيه ـ فضلاً عن كل كلمة وكل جملة ـ موضوع بحساب دقيق ، وفيه ترتيب مقومات الأداء ـ أي وحدات الأسلوب ـ على وجه أحسن وهو ثروة فكرية ، ومتعة أدبية ، فنحن في حاجة إلى منهج شامل يُنظر في أسلوبه من حيث العبارات ومن حيث المعاني ، ويُقارَن ويُستخلَص فإن القرآن ما زال بكراً عزيز المنال ..

وهذه المناهج كلها أعون على كشف أسراره ومعانيه .

* * *